هزت سلسلة انفجارات مطار عدن أمس الأربعاء بالتزامن مع وصول وفد الحكومة اليمنية الجديدة الى المدينة، بعد ايام من أدائها اليمين الدستورية في الرياض، ليُسجل سقوط عشرات الضحايا من المدنيين والامنيين، في وقت وجّهت السلطات اتهامات للحوثيين بالمسؤولية عن الهجوم

عدن
استقبال الحكومة اليمنية بمجزرة

عشرات الضحايا في قصف المطار... واتهام الحوثيين بمحاولة استهداف قصر الرئاسة

تزامن الهجوم مع وصول الطائرة الحكومية (صالح العبيدي/فرانس برس)

عدن ـ **العربي الجديد**

لم يكن أحد يتوقع أن يكون توجّه الحكومة اليمنية الجديدة إلى العاصمة المؤقتة عدن، أمس الأربعاء، بلا عوائق ومشاكل لا سيما من جانب «المجلس الانتقالي الجنوبي» الانفصالي المسيطر فعلياً على المنطقة، لكن المفاجئ كان استقبال الحكومة بالتفجيرات، التي هزت مطار المدينة فور وصول طائرة الوفد الحكومي، من دون تسجيل إصابات في صفوف المسؤولين الحكوميين الواصلين، لكن بحصيلة ضحايا كبيرة من المدنيين ومسؤولي المطار تجاوزت الـ26 قتيلاً والخمسين جريحاً بحسب مسؤول صحي. وبينما لم تتبنّ أي جهة المسؤولية رسمياً عن التفجيرات حتى ساعات المساء الأولى أمس، كان بعض مسؤولي الحكومة يوجهون أصابع الاتهام لجماعة الحوثيين، التي سارعت لنفي مسؤوليتها، معتبرة العدوان، في إشارة للحكومة و«الانتقالي». فيما برز إعلان التحالف السعودي الإماراتي مساء إسقاط طائرة مسيّرة حوثية حاولت استهداف قصر معاشيق الرئاسي في عدن، بعدما كانت وكالة «رويترز» قد ذكرت أن دوي انفجار سُمع قرب القصر، بعد نقل أعضاء الحكومة إليه، من دون الحديث عن وقوع إصابات.

وبالتزامن مع وصول طائرة تقل أعضاء الحكومة اليمنية الجديدة برئاسة معين عبد الملك إلى مدرج مطار عدن ظهر أمس، هزّت سلسلة انفجارات المطار ووقع أحدها داخل صالة استقبال كبار الزوار، قبيل نزول أعضاء الحكومة من الطائرة. وتضاربت الأنباء حول كيفية حصول التفجيرات، بين استهداف المطار بالصواريخ، مع إعلان عضو هيئة رئاسة «الانتقالي» سالم العولقي، عبر «تويتر»، أن الهجوم حصل «بقصف صاروخي»، وأن «هناك شهداء وجرحى من ضباط الأمن وحراسات المطار»، واتهام ناشطين للحوثيين بإطلاق الصواريخ من معسكر في تعز، وبين الحديث عن استهداف بطائرات مسيّرة، لكن ما بدا واضحاً كان حصيلة الضحايا الكبيرة التي وصلت إلى 26 قتيلاً إضافة إلى نحو 50 جريحاً وفق وكالة «فرانس برس»، بينهم وكيلة وزارة الأشغال العامة والطرق ياسمين العواضي، بحسب قناة «الجزيرة». فيما تم نقل أعضاء الحكومة إلى قصر معاشيق الرئاسي في عدن، من دون إصابة أي منهم جراء الانفجارات بالمطار، وأفاد مراسل «العربي الجديد» بأن قوات سعودية قامت بتأمين رئيس وأعضاء الحكومة ونقلهم إلى معاشيق.

وأفاد مراسل «العربي الجديد» بأن اللجنة الدولية للصليب الأحمر أعلنت مقتل 2 من موظفيها وفقدان 2 آخرين، فضلاً عن إصابة 3 في هجوم المطار، كما سُجل سقوط ضحايا في صفوف صحافيين كانوا يغطون وصول أعضاء الحكومة.

وأعلن عبد الملك، عبر «تويتر» أن «أعضاء الحكومة في عدن وبخير». واعتبر أن «العمل الإرهابي الجبان الذي استهدف مطار عدن، جزء من الحرب التي تُشن على الدولة اليمنية وعلى شعبنا». وأضاف أن هذا العمل «لن يزيدنا إلا إصراراً على القيام بواجباتنا حتى إنهاء الانقلاب واستعادة الدولة». وفي مؤتمر صحافي لاحق، قال إن الهجوم يضع الحكومة في قلب مسؤولياتها الدولية للصليب الأحمر أعلنت مقتل 2 من موظفيها وفقدان 2 آخرين، فضلاً عن إصابة 3 في هجوم المطار، كما سُجل سقوط ضحايا في صفوف صحافيين كانوا يغطون وصول أعضاء الحكومة.

وأعلن عبد الملك، عبر «تويتر» أن «أعضاء الحكومة في عدن وبخير». واعتبر أن «العمل الإرهابي الجبان الذي استهدف مطار عدن، جزء من الحرب التي تُشن على الدولة اليمنية وعلى شعبنا». وأضاف أن هذا العمل «لن يزيدنا إلا إصراراً على القيام بواجباتنا حتى إنهاء الانقلاب واستعادة الدولة». وفي مؤتمر صحافي لاحق، قال إن الهجوم يضع الحكومة في قلب مسؤولياتها

> اتهامات رسمية من الشرعية للحوثيين بالوقوف وراء الهجوم
>
> مسؤول حوثي: لا علاقة لنا بالهجوم واتهامنا اسطوانة مشروخة

وهي إنهاء الانقلاب واستعادة الدولة، معلناً أن «الحكومة ستبقى في عدن لممارسة كل مهامها مسنودة بإرادة شعبية ولن نقبل بغير النصر».

من جهته، قال الرئيس اليمني عبدربه منصور هادي، وفقاً لوكالة «سبأ» الرسمية، إن «الأعمال الإرهابية التي تفتعلها مليشيات الحوثي المدعومة إيرانياً والجماعات الإرهابية المتطرفة لن تثني الحكومة الشرعية عن ممارسة مهامها من العاصمة المؤقتة عدن، ومواصلة جهودها الرامية إلى حفظ الأمن والاستقرار وجهود تطبيع الأوضاع في مختلف المحافظات وإنهاء الانقلاب». ووجّه بتشكيل لجنة للتحقيق في تداعيات الهجوم.

وفيما لم تتبنّ أي جهة حتى مساء أمس الهجوم، اتهم وزير الخارجية اليمني أحمد عوض بن مبارك الحوثيين، قائلاً إن «كل المعطيات المتوفرة لدى الحكومة تؤكد أن هجوم المطار هو فعل إجرامي حوثي». كما كتب وزير الإعلام والثقافة والسياحة معمر الإرياني، في تغريدة: «الهجوم الإرهابي الجبان الذي نفذته مليشيا الحوثي المدعومة من إيران على مطار عدن، لن يثنينا عن القيام بواجبنا الوطني». وأضاف: «سيمضي الاتفاق قدماً، وسيتحقق السلام والأمن والاستقرار بعزيمة اليمنيين وحكومته الشجاعة، والتحالف بقيادة المملكة مستمر في الوقوف مع الشعب اليمني وحكومته الشرعية».

وفي السياق، برز قول نائب رئيس «المجلس الانتقالي» الموالي للإمارات، هاني بن بريك، عبر «تويتر»، إنه «من العجلة رمي التهمة للحوثي، فليس الحوثي المتضرر الوحيد من اتفاق الرياض وتشكيل الحكومة، فالذين كشر» ولاقت التفجيرات إدانات عديدة، أبرزها من المبعوث الأممي إلى اليمن مارتن غريفيث الذي قال عبر «تويتر»: «هذا العمل العنيف غير مقبول، وهو تذكير مأساوي بأهمية إعادة اليمن بشكل عاجل إلى طريق السلام». كما قال السفير البريطاني لدى اليمن مايكل آرون إن الهجوم «كان محاولة لإحداث مذابح وفوضى بالتزامن مع وصول الحكومة».

وأبعد الهجوم على المطار الأنظار عن العائدين من الوزراء والغائبين، إذ وكما كان متوقعاً فقد عاد جميع الوزراء باستثناء وزير الدفاع محمد المقدشي، الذي كان «المجلس الانتقالي» يمنع دخوله إلى عدن في فترة الحكومة السابقة، فضلاً عن وزير الإدارة المحلية حسين الأغبري. وكان «الانتقالي» قد اشترط للسماح بوصول الحكومة إلى عدن، عودة عدد من القيادات الانفصالية التي تتواجد في الرياض، وعلى رأسها مدير شرطة عدن المُقال شلال شايع، الذي تم تعيينه الثلاثاء ملحقاً عسكرياً في الإمارات.

عدن... اتهامنا به أسطوانة مشروخة»، معتبراً أن «ما جرى تصفية حسابات جراء الصراع الدائر بين مرتزقة العدوان» في إشارة للحكومة اليمنية و«المجلس الانتقالي».

في المقابل، بدا لافتاً أن السفير السعودي لدى اليمن محمد آل جابر، لم يوجه الاتهام بشكل واضح للحوثيين، بل قال عبر «تويتر» إن «استهداف الحكومة اليمنية عند وصولها مطار عدن عمل إرهابي جبان يستهدف كل الشعب اليمني وأمنه واستقراره وحياته اليومية، ويؤكد حجم الخيبة والتخبّط التي وصل لها صانعو الموت والتدمير نتيجة نجاح تنفيذ اتفاق الرياض وتشكيل الحكومة اليمنية ومباشرتها للبدء في مهامها لخدمة الشعب اليمني». وأضاف: «سيمضي الاتفاق قدماً، وسيتحقق السلام والأمن والاستقرار بعزيمة اليمنيين وحكومتهم الشجاعة، والتحالف بقيادة المملكة مستمر في الوقوف مع الشعب اليمني وحكومته الشرعية».

وفي السياق، برز قول نائب رئيس «المجلس الانتقالي» الموالي للإمارات، هاني بن بريك، عبر «تويتر»، إنه «من العجلة رمي التهمة للحوثي، فليس الحوثي المتضرر الوحيد من اتفاق الرياض وتشكيل الحكومة، فالذين كشر» ولاقت التفجيرات إدانات عديدة، أبرزها من المبعوث الأممي إلى اليمن مارتن غريفيث الذي قال عبر «تويتر»: «هذا العمل العنيف غير مقبول، وهو تذكير مأساوي بأهمية إعادة اليمن بشكل عاجل إلى طريق السلام». كما قال السفير البريطاني لدى اليمن مايكل آرون إن الهجوم «كان محاولة لإحداث مذابح وفوضى بالتزامن مع وصول الحكومة».

وأبعد الهجوم على المطار الأنظار عن العائدين من الوزراء والغائبين، إذ وكما كان متوقعاً فقد عاد جميع الوزراء باستثناء وزير الدفاع محمد المقدشي، الذي كان «المجلس الانتقالي» يمنع دخوله إلى عدن في فترة الحكومة السابقة، فضلاً عن وزير الإدارة المحلية حسين الأغبري. وكان «الانتقالي» قد اشترط للسماح بوصول الحكومة إلى عدن، عودة عدد من القيادات الانفصالية التي تتواجد في الرياض، وعلى رأسها مدير شرطة عدن المُقال شلال شايع، الذي تم تعيينه الثلاثاء ملحقاً عسكرياً في الإمارات.

للحديث تتمة...

اتفاق عسكري... مع وقف التنفيذ

اسامة علي

يشدد وكلاء الصراع في ليبيا، ومن خلفهم حلفاؤهم في الخارج، أن الحل في ليبيا سياسي، وليس عسكرياً. وفي وقت يمثل كل طرف خمسة عسكريين في لجنة مشتركة لتنفيذ اتفاق وقف دائم لإطلاق النار، وُقّع نهاية أكتوبر/تشرين الأول الماضي، يكدس كل منهما السلاح في خطوط التماس، التي لا يزالان يتمترسان فيها، وسط تبادل للاتهامات بخرق وقف إطلاق النار.

لكن على الجانب الآخر يبرز توصيف قطاع كبير من الليبيين للوضع بأنه اتفاق «مع وقف التنفيذ»، مع تكهنات عبر منصات التواصل الاجتماعي، التي باتت تُمثل المتنفس الوحيد لرأي المواطن الليبي، بأن الاتفاق ينتظر توافقات وموافقات خارجية أيضاً. وعلى الرغم من السعي الحثيث للقول إن حل الأزمة هو عبر مسارات للحوار، عسكرية وسياسية واقتصادية، إلا أن الوعي العام في البلاد لا ينتظر حلولاً من الوكلاء، وإن جلسوا حول طاولات الحوار. وهو ما يحدث الآن، وفي طرابلس، التي تحولت إلى نقطة تماس، بعيداً عن نقاط التماس بين طرفي النزاع، وبين أكبر قطعين من أقطاب الصراع في الملف الليبي، وتحديداً أنقرة والقاهرة، اللتين حل مسؤولون منهما في طرابلس أخيراً، في زيارتين لم يفصل بينهما سوى ساعات. وعلى الرغم من عدم وضوح النتائج، إلا أن تراجع حدة التصريحات العسكرية دفع بكثير من المتابعين إلى التفاؤل بوصول الأزمة إلى مرحلة متقدمة في طريق الحل.

بل ويتوقع ذات المتابعين أن أجواء الاحتكاك السياسي والمناكفة ستختفي عما قريب، كما تشير إلى ذلك البرامج السياسية التي تبثها قنوات كل طرف، والتي تراجعت فيها تعابير التخوين والعمالة وتوصيفات الاستعمار وغيرها. فلم يعد قادة حكومة الوفاق «عملاء للاستعمار»، كما أن اللواء المتقاعد خليفة حفتر، في الجانب الآخر، لم يعد «مجرم حرب». لكن يتساءل أحدهم «حدث هذا بفضل من؟».

لا يحيّر المتابع جواب هذا السؤال. فالتقارب التركي المصري في الملف الليبي آتٍ لا محال، لكنه قد يفضي إلى سؤال آخر. ففي وقت اختفت فيه أسماء عواصم أخرى، لم تكن تغادر نشرات الأخبار اليومية، كأبوظبي وباريس وموسكو وغيرها، يبرز سؤال حول إمكان اقتراب تنفيذ الاتفاق العسكري، الذي اختار الموقعون عليه أن تكون مدينة سرت مقراً لهم ومنطلقاً لأعمالهم، فهي ذات المدينة التي توقفت عندها الحرب فجأة.

إدلب وعين عيسى... جبهات متباعدة ومصير مترابط

لا تبدو التطورات شمال شرقي سورية، بعيدة عما يجري في شمال غربها، إذ إنّ فشل روسيا بإقناع «قسد» بالانسحاب من بلدة عين عيسى قد يفضي إلى تحرك تركي ضدّ قوات النظام السوري في إدلب

عماد كركص

لا تزال كل الاحتمالات واردة حول مصير بلدة عين عيسى في ريف الرقة شمال شرقي سورية، فـ«الجيش الوطني» التابع للمعارضة مع الجيش التركي لا يزالان ينفذان عمليات محدودة وخاطفة في محيطها يمكن وصفها بالمناوشات، في حين لم تفضِ المفاوضات الروسية مع «قوات سورية الديمقراطية» (قسد) المسيطرة على البلدة لتفاهمات مُرضية للأخيرة، لجهة انسحابها نهائياً من عين عيسى ودخول قوات النظام إليها. وتصر أنقرة على انسحاب «قسد» بشكل كامل، وإلا فإنّ هجومها بالشراكة مع المعارضة السورية سيكون وشيكاً للسيطرة على البلدة، بحسب الرسائل التركية غير الرسمية نحو جبهات القتال. وبعيداً عن جبهة عين عيسى، وبالقرب من معطياتها في أن، يمكن قراءة التحركات التركية في إدلب، شمال غربي سورية، وربطها بما يجري في عين عيسى، إذ عزز الجيش التركي من تواجده على جبهات الريف الجنوبي في المحافظة، فيما ردت فصائل المعارضة على خروقات قوات النظام وحلفائها لوقف إطلاق النار خلال الأيام الأخيرة، باستهداف مواقع لهذه القوات. كذلك أعلن مركز المصالحة الروسي في سورية، عن إصابة ثلاثة جنود روس بعد استهداف عربتهم العسكرية في إدلب، الأمر الذي يفتح الاحتمالات لتبدل خرائط السيطرة، في حال تعاظم المواجهات، في كل من عين عيسى وإدلب.

وفي اليومين الماضيين، تجددت الاشتباكات والقصف المتبادل بين «الجيش الوطني السوري» المدعوم من تركيا و«قوات سورية الديمقراطية» عند خطوط التماس بمحيط عين عيسى، وفي ريف الحسكة وريف حلب، تزامناً مع حركة نزوح من ناحية عين عيسى وجنوب ناحية رأس العين شمال محافظة الحسكة. وقالت مصادر مقربة من «قسد» لـ«العربي الجديد»، إنّ المعارك تجددت في محيط عين عيسى، وفي ناحية تل تمر بريف الحسكة الشمالي تزامناً مع قصف مدفعي وصاروخي متبادل بين الطرفين. وترافقت الاشتباكات، بحسب المصادر، مع حركة نزوح مدنيين من القرى المحيطة بمنطقة أبو راسين في ناحية تل تمر، نحو المناطق الأكثر هدوءاً ضمن سيطرة «قسد». ونوه المصدر ذلك إلى أنّ الهجوم استهدف مقارّ عديدة لـ«قسد» ما أدى لتدميرها، وهناك مقار متوزعة ضمن الأحياء السكنية، تسبب قصفها واستهدافها بحالة من الذعر بين السكان والمدنيين.

وتجددت الاشتباكات في المنطقة عقب فشل جولات التفاوض بين روسيا و«قسد» التي تشكل «وحدات حماية الشعب» الكردي قوامها الرئيسي، حول تسليم عين عيسى لقوات النظام السوري، في سبيل إيقاف هجوم تركي محتمل على المدينة لطرد «قسد» منها.

وبعدما سادت أنباء عن اتفاق على تسليم عين عيسى للنظام، نفت مصادر من «قسد» لـ«العربي الجديد» التوصل لأي اتفاق حول هذا الأمر، مشيرةً إلى أنّ ما جرى الاتفاق عليه هو فقط نشر نقاط مراقبة مشتركة بين النظام وروسيا و«قسد»، علماً أنّ ذلك لا يرضي تركيا التي تريد مغادرة «قسد» بشكل نهائي للمنطقة. كما أشارت مصادر من «الجيش الوطني»، لـ«العربي الجديد»، إلى أنّ الأخير تصدى لمحاولات تسلل عدة من «قسد» إلى مواقعه شمال ناحية عين عيسى، والقصف كان رداً على تلك المحاولات التي تخللتها اشتباكات أسفرت عن وقوع خسائر بشرية في صفوف «قسد»، وفق المصادر.

وتزامن القصف والاشتباكات المتبادلة في عين عيسى وتل تمر مع تجدد القصف المتبادل في ناحية منبج بريف حلب الشمالي الشرقي، خصوصاً على محور قريتي غرب حسن وتوخار شمال شرق مدينة منبج، مخلفاً أضراراً مادية. وكانت القوات الروسية قد دفعت أول من أمس الثلاثاء بتعزيزات إلى القاعدة العسكرية في قرية السعيدية غرب مدينة منبج، قوامها 20 آلية محملة بالمعدات والجنود. وتفترض التكهنات حول الارتباط بين كل من جبهتي عين عيسى وإدلب، بأن فشل روسيا بإقناع «قسد» بالانسحاب من عين عيسى قد يفضي إلى تحرك تركي ضدّ قوات النظام في إدلب، أو دفع فصائل المعارضة هناك لتنفيذ عمليات ضد قوات الأسد وحلفائها.

وعزّز الجيش التركي أمس الأربعاء قواته في إدلب، فيما تجددت الاشتباكات بين المعارضة والنظام السوري عقب خرق الأخير لوقف إطلاق النار في المنطقة. وأشارت مصادر ميدانية إلى أنّ رتلاً للجيش التركي يضم عشرات الآليات والدبابات وصل فجر أمس الأربعاء إلى منطقة جبل الزاوية بريف إدلب الجنوبي، بعد يومين من إنشاء تركيا نقطة جديدة هناك. ويأتي ذلك في سياق تعزيز الجيش التركي للجدار الناري الذي أقامه في منطقة جبل الزاوية، مقابل مواقع لقوات النظام وحلفائها، بعد سحب جزء كبير من نقاط المراقبة التركية المحاصرة من قبل قوات النظام في «منطقة خفض التصعيد الرابعة» (إدلب ومحيطها).

كذلك، تجددت الاشتباكات بين فصائل المعارضة وقوات النظام السوري أول من أمس، على محور بلدة أفس قرب مدينة سراقب شرقي إدلب، أعقبها قصف مدفعي وصاروخي من النظام على مناطق متفرقة من ريف إدلب الجنوبي موقعاً خسائر مادية في ممتلكات المدنيين. وقالت مصادر من «الجبهة الوطنية للتحرير» المقربة من تركيا والمقاتلة في إدلب، لـ«العربي الجديد»، إنّ عناصر المعارضة دمروا آلية لقوات النظام خلال محاولتها التقدم على محور أفس بعد استهدافها بصاروخ موجه، ما أوقع خسائر بشرية في صفوف قوات النظام.

ومساء الثلاثاء، قالت وزارة الدفاع الروسية إنّ ثلاثة من جنودها أصيبوا جنوب شرق إدلب بعد استهداف عربتهم بصاروخ موجه. ونقل موقع «روسيا اليوم» عن نائب رئيس المركز الروسي للمصالحة في سورية، فياتشيسلاف سيتنيك، قوله إن ناقلة أفراد مدرعة تابعة للقوات الروسية تعرضت لصاروخ مضاد للدبابات تم إطلاقه من منطقة تخضع لسيطرة المعارضة، ما أسفر عن إصابة ثلاثة عسكريين بجروح طفيفة.

ويكمن الارتباط بين جبهات شمال شرق سورية من جهة، وشمال غربها من جهة أخرى، بتشابك المصالح الروسية والتركية في كل من المنطقتين، إذ ترخي التفاهمات أو الخلافات حول كل منطقة بتأثيراتها على الأرض وفي الميدان. وفي حين تصر أنقرة على السيطرة على عين عيسى لقطع خطوط الإمداد لـ«قسد» لا سيما بين مواقعها في الرقة وريف حلب، فإنّ عدم تمكنها من تحقيق هذه الغاية قد يحملها على التقدم في إدلب في إطار المساومات بينها وبين روسيا على خرائط السيطرة في الميدان.

إلى ذلك، يمكن النظر إلى التحركات العسكرية التركية في إدلب، ولا سيما بعد إنشاء حزام ناري مقابل قوات النظام وحلفائها على خطوط التماس جنوب المحافظة، على أنها دفاعية وهجومية في آن، إذ تعني أن لأنقرة نية بعدم السماح لقوات النظام وحلفائها من مليشيات مدعومة من روسيا وإيران، بالتقدم نحو مزيد من المساحات في إدلب، بل وربما تنفيذ هجوم بالشراكة مع فصائل المعارضة لاسترداد بعض المواقع التي خسرتها الأخيرة خلال هجمات النظام الأخيرة قبل توقف المعارك باتفاق وقف إطلاق النار في الخامس من مارس/آذار الماضي، وذلك في حال تعرضها للضغط على جبهات ومواقع أخرى من البلاد.

تصر تركيا على انسحاب «قسد» من عين عيسى (كرم المصري/Getty)

ترکیا: نواصل محاربة الإرهاب

أكد وزير الدفاع التركي خلوصي أكار (الصورة)، خلال تفقده مع كبار قادة الجيش الوحدات العسكرية المرابطة على الحدود مع سورية، أمس الأربعاء، أن «القوات المسلحة ستواصل مكافحة الإرهاب حتى تحييد آخر إرهابي». وتلقى أكار، عبر تقنية الفيديو، من قادة الوحدات المرابطة على الحدود وفي مناطق العمليات معلومات عن النشاطات الجارية على الأرض. وقال إن «القوات المسلحة التركية أدت مهامها بنجاح في شمال سورية والعراق».

موسكو تدعم «المصالحة» الليبية

أعرب وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف، أمس الأربعاء، عن تطلع بلاده لتثبيت اتفاق وقف إطلاق النار في ليبيا، وذلك خلال مؤتمر صحافي عقده إثر لقائه نظيره الليبي محمد سيالة، في موسكو، داعياً «الليبيين إلى اتخاذ خيار تاريخي لصالح إنهاء الصراع الأهلي بين الأشقاء، والمصالحة الوطنية والبناء المشترك لدولة مستقرة ومزدهرة». من جهته، أشار سيالة، الذي يزور موسكو بدعوة رسمية، إلى طلب حكومة الوفاق من روسيا، دعم خروج المقاتلين الأجانب من ليبيا، في إشارة خصوصاً إلى مرتزقة شركة «فاغنر» الروسية، معرباً عن عدم الارتياح لـ«احتجاز عائدات صادرات النفط في حساب مصرفي، لا يعود بالنفع على الليبيين». وحول دور مصر في الأزمة الليبية، رأى سيالة أن «زيارة الوفد المصري أخيراً إلى طرابلس (الأحد الماضي) تأخرت كثيراً، داعياً «الأطراف التي اعتقدت أن الحل عسكري في ليبيا، إلى إعادة حساباتها».

في الأثناء، بحث وزير الخارجية الجزائري صبري بوقادوم، الوضع الليبي في اتصالين هاتفيين أجراهما مع نظيريه التونسي والليبي، عثمان الجرندي ومحمد سيالة. وبحسب بيان للوزارة، فقد جدّد بوقادوم لسيالة التأكيد على التزام وتضامن الجزائر مع الشعب الليبي من أجل بلوغ حلّ سياسي للأزمة بعيداً عن أي تدخل أجنبي، فيما تطرق الاتصال مع الجرندي إلى مواصلة التنسيق والتشاور بين تونس والجزائر للدفع بحلّ سياسي دائم يحفظ وحدة الشعب الليبي وسيادته.
(الأناضول)

أيزنكوط وأشكنازي خارج الانتخابات

القدس المحتلة ـ **نضال محمد وتد**

في الوقت الذي أعلن فيه رئيس حزب «كاحول لفان» الجنرال بني غانتس، أنه سيواصل البقاء على رأس حزبه، بالرغم من حالة الانهيار التي يمر بها الحزب، أعلن وزير الخارجية غابي أشكنازي، وغادي آيزنكوط، أمس الأربعاء، أنهما لن يخوضا المعركة الانتخابية المقررة في مارس/آذار المقبل. وجاء إعلان أشكنازي ليشكل ضربة إضافية لحزب «كاحول لفان»، خصوصاً بعد أن أعلن أمس الأول وزير العدل أفي نيسينكورن انشقاقه وانضمامه للحزب الجديد الذي أعلن رئيس بلدية تل أبيب رون حولدائي تشكيله، مطلقاً عليه اسم «الإسرائيليون». كما يتوقع أن يؤثر إعلان آيزنكوط هو الآخر على شعبية حزب «أمل جديد» بقيادة غدعون ساعر. وتظهر الاستطلاعات الإسرائيلية، وآخرها الذي أجرته إذاعة «آف إم 103» ونشرت نتائجه أمس، تراجعاً في قوة حزب الليكود بقيادة بنيامين نتنياهو إلى 26 مقعداً، وحصول المعسكر المؤيد له مع الحريديم على 41 مقعداً فقط من أصل 120، وعلى 54 في حال قرر حزب «يمينا» بقيادة نفتالي بينت الانضمام لمعسكر نتنياهو. في المقابل سيتمتع معسكر يقوده ساعر، في حال تمكن من تجنيد تأييد أحزاب «يمينا» و«الإسرائيليون» و«ميرتس» و«العمل» و«يسرائيل بيتينو» و«كاحول لفان»، بتأييد 67 مقعداً.

روحاني للأميركيين: سنقطع أرجلكم عن المنطقة

طهران ـ **العربي الجديد**

على أعتاب الذكرى الأولى لاغتيال قائد «فيلق القدس» الإيراني، قاسم سليماني، في 3 يناير/ كانون الثاني الماضي، صبّ الرئيس الإيراني، حسن روحاني، مرة أخرى جام غضبه على نظيره الأميركي الخاسر في رئاسيات 3 نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي، وحمّله مع وزير خارجيته مايك بومبيو «المسؤولية الأساسية للاغتيال»، متوعداً بـ«الانتقام النهائي». وخاطب روحاني في تصريحات خلال اجتماع الحكومة الإيرانية، أمس الأربعاء، الولايات المتحدة، قائلاً «لقد قطعتم يد لوائنا وسنقطع أرجلكم عن المنطقة، وحينئذ نكون قد نفذنا الانتقام النهائي». وعبّر روحاني عن سعادته البالغة لرحيل ترامب، إذ قال إنه «بعد أيام سيرحل هذا القاتل الوحشي الذي ارتكب كل هذه الجرائم وتنتهي ولايته ويذهب إلى مزبلة التاريخ». وأضاف «إنني مطمئن أن كل المنطقة ستشهد ظروفاً أفضل بكثير في استقرارها وأمنها بعد ترامب». وتأتي الهجمات المتكررة من قبل الرئيس الإيراني على ترامب وحديثه عن «ظروف أفضل» في عهد الرئيس الأميركي المنتخب جو بايدن، فيما يرى محافظون في إيران أن لا فرق بين ترامب وبايدن. ويعتبرون أن روحاني يحاول عبر هذه التلميحات حول المرحلة المقبلة التحضير للتفاوض مع الإدارة الأميركية المقبلة، وسط توقعات بعودة واشنطن إلى الاتفاق النووي المبرم مع إيران عام 2015.

شرق غرب

النظام السوري: التسوية او التهجير في القنيطرة

أنذر النظام السوري، أول من أمس الثلاثاء، قرابة 40 مقاتلاً سابقاً في المعارضة، في محافظة القنيطرة جنوب سورية، بتسليم أنفسهم وأسلحتهم والامتثال لمحكمة عسكرية تنظر في أمر إجرائهم تسوية ومصالحة، أو التهجير عبر الحافلات إلى إدلب شمالي البلاد. وجاء ذلك خلال اجتماع عقد الثلاثاء بين وجهاء من منطقة أم باطنة بريف القنيطرة حيث يعيش المقاتلون، ورئيس فرع الأمن العسكري في منطقة سعسع المعروف بـ«الفرع 220»، العميد طلال العلي، من أجل مناقشة ملف المقاتلين الـ40، بحسب ما قال الناشط محمد الحوراني لـ«العربي الجديد».
(العربي الجديد)

العراق: اعتقال متظاهرين معترضين على زيارة لعمار الحكيم

استخدمت القوات العراقية القوة لتفريق تظاهرة مندّدة بزيارة زعيم تيار «الحكمة» عمار الحكيم (الصورة)، أمس الأربعاء، إلى

منزل أحد شيوخ العشائر في محافظة الديوانية جنوبي العراق. وقالت مصادر محلية، لـ«العربي الجديد»، إن قوة أمنية عراقية استخدمت العصي وإطلاق النار في الهواء لتفريق المحتجين، مشيرة إلى اعتقال عدد منهم والاعتداء على آخرين. وأوضحت أن عمار الحكيم اضطر إلى قطع زيارته ومغادرة المكان.
(العربي الجديد)

فصائل غزة تختتم مناوراتها

أعلنت الغرفة المشتركة للفصائل الفلسطينية في غزة، أمس الأربعاء، اختتام مناورات «الركن الرشيد» التي نفذت بمشاركة 12 جناحاً عسكرياً في القطاع أول من أمس الثلاثاء. وقالت الغرفة في بيان، إن المناورات جاءت بعد فترة من التدريب العسكري المكثف والمشترك، مشيرةً إلى أنّ «مقاتليها أبدوا خلال هذه المناورات كفاءة قتالية متقدمة، تؤكد جهوزيتهم الكبيرة للقتال في الظروف كافة».
(العربي الجديد)

إلغاء مفاجئ لزيارة بنس إلى إسرائيل

ذكرت صحيفة «يديعوت أحرنوت» على موقعها الإلكتروني، أمس الأربعاء، أنّ زيارة نائب الرئيس الأميركي مايك بنس (الصورة)،

الوداعية إلى إسرائيل والتي كانت مقررة قبل حوالي أسبوع من تنصيب الرئيس الأميركي المنتخب جو بايدن، الغيت «بشكل مفاجئ»، من دون أن تتطرق لأسباب ذلك.
(الأناضول)

«حماس» تدين ربط مستوطنات القدس بالمدن الإسرائيلية

اعتبرت حركة «حماس»، مشروع ربط مستوطنات مدينة القدس المحتلة بالمدن الإسرائيلية، عبر مشروع القطارين الخفيف والكبير الذي أعلنت عنه بلدية الاحتلال في القدس الأحد الماضي، «مشروعاً استعمارياً جديداً يضاف إلى سلسلة المشاريع التهويدية الاستيطانية لمدينة القدس المحتلة». وقالت الحركة في بيان إن «المشروع يؤكد إصرار الحكومة الصهيونية على فرض الأمر الواقع الصهيوني في المجالات كافة».
(الأناضول)

قضية

على الرغم من مرور عام كامل على اقتحام السفارة الأميركية في بغداد من قبل عناصر في مليشيات عدة بالحشد الشعبي، إلا أنّ أسئلة كثيرة لا تزال بلا أجوبة حول الحادثة التي خلّفت تداعيات كبيرة على العراق على المستويين السياسي والأمني، ظهرت بوضوح خلال العام الحالي

السفارة الأميركية في العراق

عام على الاقتحام الكبير: الحقيقة مغيّبة

بغداد ـ **زيد سالم، محمد علي**

يتفق سياسيون ومراقبون عراقيون على أنّ ما تعرض له العراق من أزمات أمنية واضطرابات على الساحة السياسية خلال عام 2020، كان مرتبطاً بالأحداث التي شهدتها بغداد في الأيام الأخيرة من شهر ديسمبر/كانون الأول عام 2019، وتحديداً في 31 ديسمبر، حين اقتحم عناصر يتبعون لمليشيات مسلحة حليفة لطهران، وبمشاركة قيادات بارزة فيها، منها نائب رئيس «الحشد الشعبي» وقتها، أبو مهدي المهندس، وزعيم «عصائب أهل الحق» قيس الخزعلي، وزعيم مليشيا بدر هادي العامري، حرم السفارة الأميركية في بغداد، بعد عملية دخول سهلة للمنطقة الخضراء. ويؤكد مسؤولون عراقيون أنّ عملية الاقتحام تمت بعلم حكومة رئيس الوزراء حينها، عادل عبد المهدي، وتمت التهيئة لها بشكل مسبق على أنها احتجاج في الشارع المقابل للسفارة. وجاء الاقتحام عقب غارات شنّتها مقاتلات أميركية مستهدفةً مقراً لـ«كتائب حزب الله» العراقية الموالية لطهران، في بلدة القائم أقصى غربي العراق على الحدود مع سورية، وقتلت حينها 19 عنصراً من «الحشد الشعبي» بينهم قادة، فيما أصيب آخرون، وذلك رداً على حادثة مقتل متعاقد أميركي في قاعدة «كي وان» في مدينة كركوك، اعتبرت الحكومة الأميركية أن «كتائب حزب الله» هي المسؤولة عنها.

وهاجم عناصر المليشيات في مثل هذا اليوم من العام الماضي مبنى السفارة داخل المنطقة الخضراء، فبعد نحو ساعتين من التجمهر حولها، تسلّق عدد منهم أسوارها واقتحموا باحتها الأمامية ومرافق خدمية مختلفة فيها، بينما كان الطاقم الدبلوماسي الأميركي في المبنى الرئيس المحصن فيها. وأضرمت النيران في غرف استعلامات وأخرى لاستقبال الضيوف، كما تم تحطيم أثاث وأدوات خدمية مختلفة، قبل تدوين المليشيات إلى أحد أكثر المناطق حساسية في بغداد والعراق عموماً، لكن رداً سريعاً جاء من قبل الولايات المتحدة على مهاجمة سفارتها، وذلك بعد ثلاثة أيام فقط، بقتل سليماني وأبو مهدي المهندس، بصاروخ استهدف موكبهما، بالقرب من مطار بغداد، وهو ما غطى على الحدث ومجرياته.

عملية اقتحام السفارة تمّت بعلم حكومة عادل عبد المهدي

الهجوم شكل نقطة تحول في الصراع الأميركي الإيراني

اضرم المهاجمون النيران في غرف استعلامات وحطموها (مرتضى سوداني/الأناضول)

وعلى الرغم من مرور عام كامل على اقتحام السفارة الأميركية، إلا أنّ أسئلة كثيرة لا تزال بلا أجوبة، منها طريقة دخول المقتحمين إلى المنطقة الخضراء، وكيفية وصولهم إلى السفارة، ومن ثمّ تسلّق أسوارها، والسر وراء عدم فتح القوة الأميركية الموجودة فيها النار على المهاجمين والاكتفاء بغاز المليشيات إلى أحد أكثر المناطق حساسية الاقتحام، ووصولهم إلى نقطة لا يفصل فيها مكاتب الموظفين الأميركيين بما فيهم السفير ماثيو تولر، عنهم سوى باب واحد. وفي هذا الصدد، كشف مسؤول سابق في حكومة عبد المهدي، لـ«العربي الجديد»، أن الأخير «كان على علم بوجود مخطط للدخول والتظاهر أمام السفارة، ردأ على غارة القائم التي قتل فيها عناصر من كتائب حزب الله، وؤعد من هادي العامري وقيس الخزعلي، اللذين أشرفا إلى جانب أبو مهدي المهندس على التحضير للتظاهرة، بأنّ المحتجين لن يتجاوزوا رصيف السفارة الأمامي، وسيوصلون رسالة للسفير الأميركي وبطالبون بخروج قوات بلاده من العراق. وهذا كان السبب الرئيس في دخولهم إلى المنطقة الخضراء بالآلاف من دون أي منع من مسؤولي الأمن، خصوصاً أن عبد المهدي كان قد وضع القيادي في الحشد، تحسين العبودي، المعروف باسم أبو منتظر الحسيني، مسؤولاً عن حماية المنطقة الخضراء، قبل الحدث بفترة بسيطة». وأشار المسؤول، الذي طلب عدم ذكر اسمه، إلى أنّ «المخطط كان منذ البداية هو إهانة السفارة من خلال اقتحام حرمها ومحاصرة من فيها بالمبنى الرئيسي الذي يضم مكتب السفير ومساعديه، لذلك التزم المقتحمون بالمخطط الأمامي، وسيوصلون رسالة للسفير الأميركي وبطالبون بخروج قوات بلاده من العراق. وهذا كان السبب الرئيس في دخولهم إلى المنطقة الخضراء بالآلاف من دون أي منع من مسؤولي الأمن، خصوصاً أن عبد المهدي كان قد وضع القيادي في الحشد، تحسين العبودي، المعروف باسم أبو منتظر الحسيني، مسؤولاً عن حماية المنطقة الخضراء، قبل الحدث بفترة بسيطة». وأشار المسؤول، الذي طلب عدم ذكر اسمه، إلى أنّ «المخطط كان منذ البداية هو إهانة السفارة من خلال اقتحام حرمها ومحاصرة من فيها بالمبنى الرئيسي الذي يضم مكتب السفير ومساعديه، لذلك التزم المقتحمون بالمخطط الأمامي، وسيوصلون رسالة للسفير الأميركي وبطالبون بخروج قوات بلاده من العراق. وهذا كان السبب الرئيس في دخولهم إلى المنطقة الخضراء بالآلاف من دون أي منع من مسؤولي الأمن، خصوصاً أن عبد المهدي كان قد وضع القيادي في الحشد، تحسين العبودي، المعروف باسم أبو منتظر الحسيني، مسؤولاً عن حماية المنطقة الخضراء، قبل الحدث بفترة بسيطة». وأشار المسؤول، الذي طلب عدم ذكر اسمه، إلى أنّ «المخطط كان منذ البداية هو إهانة السفارة من خلال اقتحام حرمها ومحاصرة من فيها بالمبنى الرئيسي الذي يضم مكتب السفير ومساعديه، لذلك التزم المقتحمون بالمخطط الأمامي، وسيوصلون رسالة للسفير الأميركي وبطالبون بخروج قوات بلاده من العراق. وهذا كان السبب الرئيس في دخولهم إلى المنطقة الخضراء بالآلاف من دون أي منع من مسؤولي الأمن، خصوصاً أن عبد المهدي كان قد وضع القيادي في الحشد، تحسين العبودي، المعروف باسم أبو منتظر الحسيني، مسؤولاً عن حماية المنطقة

إدانة العفو عن مجرمي بلاكووتر

قال خبراء في الامم المتحدة، امس الاربعاء، ان العفو الذي اصدره الرئيس الاميركي دونالد ترامب (الصورة) اخيرا عن اربعة اميركيين ادينوا بقتل مدنيين عراقيين اثناء عملهم بعقود خاصة مع شركة «بلاكووتر» في 2007، يمثل انتهاكا للالتزامات الولايات المتحدة بمقتضى القانون الدولي. وقالت يلينا ابارك رئيسة مجموعة العمل الخاصة باستخدام المرتزقة في الامم المتحدة في بيان: «العفو عن متعاقدي بلاكووتر اهانة للعدالة وللضحايا وعائلاتهم».

وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو، حينها، لم يكتمل واستمر يوماً واحداً فقط، لكن الاتهامات تشير لتورط هادي العامري وقيس الخزعلي و(الأمين العام لحركة النجباء) أكرم الكعبي، وعبد العزيز المحمداوي المعروف بأبو فدك أو الخال، (أحد أبرز قيادات كتائب حزب الله ورئيس أركان الحشد حالياً) إلى جانب أبو مهدي المهندس، بالإعداد للعملية. في حين أنّ الحديث عن تورط أو مشاركة رئيس الحشد ومستشار الأمن الوطني حينها، فالح الفياض، بالحادث لم يكن صحيحاً».

في السياق، أكد نائب في البرلمان طلب عدم ذكر اسمه، أنّ «السفارة الأميركية تمتلك صوراً وبيانات حول كل من شارك باقتحام حرمها من خلال كاميرات المراقبة التي رصدت الاعتداء طوال نحو 4 ساعات متواصلة»، مضيفاً في حديث مع «العربي الجديد»، أنه «لا يُفهم سبب عدم تسليم السفارة ما لديها من معلومات لحكومة مصطفى الكاظمي الآن، خصوصاً أنها تصرّ على إجراء التحقيق وتقديم المتورطين للقضاء».

وتواصل القوات العراقية منذ نحو 10 أيام فرض إجراءات مشددة حول المنطقة الخضراء ومناطق عدة من بغداد تمثل معاقل تقليدية للمليشيات الموالية لإيران، وذلك تحسباً لتكرار الهجمات بصواريخ الكاتيوشا على السفارة الأميركية. إذ يؤكد مسؤولون عراقيون أنّ احتمالية رد عسكري أميركي على أي هجوم آخر يستهدف السفارة، بات أقرب من أي وقت آخر.

إلى ذلك، قال الخبير في الشأن السياسي العراقي رعد هاشم، إنّ «اقتحام السفارة الأميركية في بغداد، يمكن اعتباره نقطة تحول كاملة في ملف الصراع الأميركي الإيراني في المنطقة عموماً، وليس على مستوى العراق فقط». وأضاف في اتصال هاتفي من العاصمة الأردنية عمّان مع «العربي الجديد»، أن «الحادث فتح في نهايته باباً ليس في صالح الإيرانيين على الإطلاق، لما لمسألة اقتحام السفارات أو استهداف البعثات الدبلوماسية من أثر كبير في الرأي العام الغربي عموماً، والأميركي على وجه التحديد. لذا وجدت واشنطن أنّ الرد يجب أن يكون مناسباً، وذهبت إلى استهداف رأس الحربة للمليشيات في المنطقة عموماً، وهو قاسم سليماني».

وحمّل هاشم حكومة عادل عبد المهدي «مسؤولية ما آلت إليه الأوضاع في مثل هذه الأيام من العام الماضي»، واصفاً إياها بأنها «كانت حكومة انبطاح كامل أمام إيران، تسيطر المليشيات على القرار فيها». وتابع «ما زالت تداعيات اقتحام السفارة متواصلة ولم تتوقف عند قتل سليماني، بل شملت على فترات متقاربة ضربات في سورية والعراق استهدفت معسكرات ومواقع الجماعات المطلة الموالية لإيران».

وتوقع هاشم أن تتم «معاقبة الشخصيات الكبيرة التي شاركت وأشرفت على الاقتحام تباعاً، سواء بالعقوبات أو ربما بالاستهداف على طريقة سليماني والمهندس، خصوصاً في حال أصرت المليشيات على تكرار مهاجمة المصالح الأميركية في العراق».

تقرير

مساع للتهدئة بين الكاظمي ومليشيات

انطلقت الوساطات في العراق من أجل التهدئة بين مليشيات مسلحة تابعة لإيران ورئيس الحكومة مصطفى الكاظمي الذي هدد بالاستقالة

بغداد ـ **براء الشعري**

يشهد العراق جهوداً للتهدئة بين رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي، ومليشيات مسلّحة مقرّبة من إيران، على خلفية التوتر الأمني في بغداد إثر اعتقال القيادي في مليشيات «عصائب أهل الحق» حسام الأزيرجاوي بتهمة التورط في قصف المنطقة الخضراء التي تضم مبنى السفارة الأميركية. وأعلنت السفارة الأميركية في بغداد، أمس الأربعاء، أنها قدّمت 30 سيارة مدرعة للجيش العراقي، وذكرت، في بيان، أنّ «الولايات المتحدة ملتزمة مساعدة الجيش العراقي في الحفاظ على أمن العراق وبغداد. وتحقيقاً لهذا الهدف، قدمت الولايات المتحدة الاثنين (الماضي) للجيش العراقي 30 سيارة مدرعة للمساعدة في تأمين المنطقة الدولية (المنطقة الخضراء)»، مشيرة إلى أن السيارات سلّمت لقيادة الفرقة الخاصة الموجودة في قاعدة عين الأسد الجوية بمحافظة الأنبار غربي البلاد، وسيستخدمها الجيش العراقي في دورياته.

وقال النائب عن تحالف «عراقيون» حسن فدعم، خلال مقابلة متلفزة، أمس الأول، إنّ زعيم مليشيات «عصائب أهل الحق» قيس الخزعلي اتصل بالكاظمي من أجل التهدئة، موضحاً أنّ القيادي في المليشيات المتهم بالتورط في قصف المنطقة الخضراء لا يزال معتقلاً لدى الاستخبارات. وأوضح فدعم أنّ «الكاظمي مستاء جداً مما يجري، ما دفعه للتهديد بالاستقالة»، ناقلاً عن رئيس الحكومة قوله إنه «غير مستعد لتحمل دماء العراقيين». واكد أن القوات العراقية ستعتقل أي شخص يثبت تورطه في إطلاق الصواريخ على المنطقة الخضراء، مشدداً على ضرورة عدم دفع الفصائل المسلحة نحو المواجهة عن تحالف «الفتح»، الجناح السياسي لفصائل «الحشد الشعبي»، في حديث لـ«العربي الجديد»، أنّ قيادات سياسية بارزة تبذل منذ أيام جهوداً مكثفة لتقريب وجهات النظر بين الكاظمي و«عصائب أهل الحق». وأشار إلى أنّ الحكومة أبلغت الوسطاء إصرارها على المضي بالإجراءات القانونية ضد كل من يثبت تورطه في قصف المنطقة الخضراء أو أي موقع حكومي آخر. وأوضح النائب، الذي فضّل عدم الكشف عن هويته، أنّ الجهود التي تبذل تهدف للحيلولة دون تكرار حادثة اعتقال الأزيرجاوي مع جماعات مسلحة أخرى، لافتاً إلى أن بعض الزعامات طلبت من الكاظمي التنسيق مع قيادات «الحشد الشعبي» عند توفر معلومات بشأن تورط أي قيادي أو عنصر بالفصائل المسلحة بأعمال تخل بأمن الدولة.

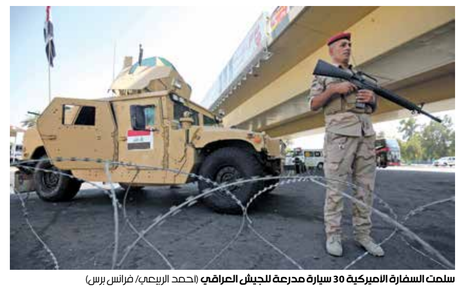

سلمت السفارة الأميركية 30 سيارة مدرعة للجيش العراقي (أحمد الربيعي/ فرانس برس)

ونقلت وكالة «باسنيوز» الكردية عن مصادر سياسية مطلعة إشارتها إلى وجود جهود للوساطة بين الكاظمي والمسؤول الأمني في «كتائب حزب الله» العراقية، أبو علي العسكري، بعد التوتر الذي تسبب به تهديد الأخير بقطع أذني الكاظمي. وبيّنت أنّ الوساطة التي تقودها أطراف في الأحزاب الشيعية تهدف إلى إخراج الطرفين (الحكومة والمليشيات) من هذه القضية بأقل الخسائر، بعد أن تحولت إلى قضية رأي عام. وعلى الرغم من جهود التهدئة، إلا أنّ قيادات في «الحشد الشعبي» لا تزال تطلق تهديدات. وتوعد قائد محور الشمال في «الحشد الشعبي»، أبو رضا النجار، بالثأر لمقتل قائد «فيلق القدس» في الحرس الثوري الإيراني، قاسم سليماني، ونائب رئيس «هيئة الحشد الشعبي» أبو مهدي المهندس بضربة جوية أميركية قرب مطار بغداد الدولي مطلع العام الحالي، مؤكداً، في إيجاز صحافي، أنّ الانتقام «سيكون من الولايات المتحدة الأميركية». وشدد رئيس كتلة «بدر» البرلمانية حسن الكعبي على ضرورة الثأر لسليماني والمهندس، معتبراً أنّ «الولايات المتحدة هي المجرم الحقيقي، بالإضافة إلى المتعاونين معها».

الحدث

مصر تغلق ملف ريجيني بمفاجأة «المؤامرة»

القاهرة ـ **العربي الجديد**

فجّرت النيابة العامة المصرية، أمس الأربعاء، مفاجأة في ختام تحقيقاتها في قضية مقتل الطالب الإيطالي جوليو ريجيني، والتي أعلنت أمس خلفها لعدم معرفة هوية الفاعل، وتحدثت النيابة، في لفتة الأولى، عن احتمال مزعوم باستغلال مجهولين للتحركات «المريبة» المنسوبة لريجيني، لخطفه وإيذائه وتعذيبه وقتله، لإلصاق التهمة بالأمن المصري، والإساءة للعلاقات بين القاهرة وروما، منتقدة كذلك التحقيقات الإيطالية.

وقالت النيابة العامة في بيان إن «سلوك المجني عليه وتحركاته غير المألوفة لم تكن خافية على أحد من عوام الناس، بل باتت معلومة للكافة وذاع نبأ البلاغ المقدم ضده، ما يكون قد استغله مجهول وعزم على ارتكاب جُرمه قبل المجني عليه، متخيراً يوم 25 يناير 2016 لارتكاب جرمه فيه لعلمه بانشغال الأمن المصري يومئذ بتأمين المنشآت الحيوية (ذكرى ثورة 25 يناير)، فخطف المجني عليه واحتجزه وعذبه بدنياً لتلصق التهمة بعناصر من الأمن المصري، وبالتزامن مع مجيء وفد اقتصادي لزيارة البلاد، قتل المجني عليه، وألقى جثمانه بموقع حيوي بالقرب من منشآت مهمة يتبع بعضها جهات شرطية، كأنما أراد إعلام الكافة بقتله ولفت الانتباه إليه». وأضافت النيابة العامة أن ذلك أكد لها «وجود أطراف معادية لمصر وإيطاليا تسعى لاستغلال الحادث للوقيعة بينهما في ضوء التطور الإيجابي في علاقاتهما خلال الفترة الأخيرة، وبسايرها في ذلك بعض من وسائل الإعلام المعروفة بإثارة الفتن لإحداث تلك الوقيعة، ما انتهت معه النيابة العامة إلى أن ظروف وملابسات الواقعة على هذا النحو لها صورة أخرى لم تكشف التحقيقات بعدُ عنها، أو عن هوية مرتكبها».

ووصفت النيابة سلوك ريجيني بأنه كان مريباً. وقالت في هذا الصدد: «وفقاً لتحريات أكثر من جهة أمنية، والتي كان من بين ما أسفرت عنه اتصال المجني عليه في إطار إجراء بحثه العلمي بعدد من أعضاء النقابات المستقلة من ذوي المهن الحرة وبعض الباعة الجائلين والمنتمين إلى تيارات سياسية مختلفة، وتواجده في أماكن تجمعاتهم وتطرقه في أحاديثه معهم إلى انتقاد سلوك بعض التيارات السياسية بالبلاد، وأسلوب تعاملها مع الحراك السياسي، وتصريحة بخشيته من خطورة بعضها على استقرار الأوضاع بمصر، وكانت التحقيقات قد أثبتت تحدث المجني عليه إلى الباعة الجائلين عن نظام الحكم في مصر، مؤكداً لهم أن بيدهم تغيير الأوضاع فيها أسوة بما حدث في دول أخرى». وذكرت النيابة أن «الأمن الوطني تلقى بلاغاً ضد ريجيني تشككا في سلوكه المريب، وأن سلوكه غير المتناسب مع البحث الذي كان يجريه كان سبباً كافياً يوجب على الأجهزة الأمنية ممارسة عملها وواجبها القانوني بمتابعته بإجراءات تحريات إدارية لا تُقيّد حريته أو تنتهك حرمة حياته الخاصة وقوفاً على طبيعة نشاطه، بعدما وضع نفسه موضع اتهام، وقد أكدت التحقيقات أنه بالرغم من هذا السلوك المستغرب فقد انتهى التحري عنه إلى أن أفعاله لا تشكل جرائم تمس الأمن العام؛ ولذلك توقف التحري عنه عند هذا الحدّ».

وعن اتهام سلطة التحقيق الإيطالية 4 ضباط وفرد شرطة من قطاع الأمن الوطني بتتبع ريجيني والقبض عليه، قالت النيابة إن تحقيقاتها انتهت إلى استبعاد كل ما نُسب إليهم، وتبيّنت أن جميع ما طرحته سلطة التحقيق الإيطالية من شبهات حولهم، قد جاء نتيجة استنتاجات خاطئة لا يقبلها المنطق، ولا توافق القواعد القانونية الجنائية المستقر عليها دولياً ومبادئ القانون الأساسية.

خاص

القمة الخليجية: السيسي يدرس الحضور

يبحث الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي في احتمال حضوره القمة الخليجية، المقررة في السعودية في 5 يناير/ كانون الثاني المقبل

القاهرة ـ **العربي الجديد**

كشفت مصادر دبلوماسية مصرية، في القاهرة وعاصمتين خليجيتين لـ«العربي الجديد»، أن الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي ما زال يدرس تلبية دعوة العاهل السعودي الملك سلمان بن عبد العزيز، لحضور قمة دول مجلس التعاون الخليجي في 5 يناير/كانون الثاني المقبل، مع العلم أن الرئاسة المصرية لم تشكّل وفدها بعد لحضور القمة. وأضافت المصادر أن «سبب تأخر السيسي في حسم موقفه من الدعوة، هو عدم حصوله حتى الآن على تأكيدات من الوسطاء المنخرطين في مفاوضات تسوية الأزمة الخليجية، على استجابة الدوحة للمطالب المصرية. وأبرز تلك المطالب وقف الانتقادات للسياسات المصرية ولمواقف السيسي المختلفة داخلياً وخارجياً في وسائل الإعلام القطرية، وتلك التي تعتبرها القاهرة مدعومة من قطر، حتى تلك الموجودة في تركيا». وذكرت المصادر أن «الساعات الماضية شهدت مشاورات على مستوى القمة، ووزارات الخارجية، والاستخبارات بين كل من القاهرة وأبوظبي، والرياض، والكويت، حول طبيعة حضور السيسي للقمة الخليجية، وما إذا كان الحضور سيكون له أثر إيجابي في تهيئة الأجواء لإنجاح المفاوضات. كما تناولت المشاورات تفاصيل دقيقة ابتداء من جدول الأعمال المقترح، واللقاءات المقرر عقدها على هامش القمة في حال مشاركة السيسي، والترتيب البروتوكولي للصورة المجمعة للحضور».

وعلى الرغم من بلوغ المشاورات تلك التفاصيل، التي توحي بقرب حضور السيسي وبإعطاء القمة طابعاً تصالحياً للعودة إلى أجواء ما قبل 5 يونيو/حزيران 2017 (تاريخ بدء حصار قطر) ذكرت المصادر أنه «من المرجح اقتصار طبيعة الحضور وطريقة التعاطي مع الحدث بين كل الأطراف، عدا بين الرياض والدوحة، على إبداء حسن النوايا والعناوين العريضة للمصالحة على أن تُترك الأمور التفصيلية لاتفاقات لاحقة، إلى لجان ثنائية». في السياق، يرى بعض مستشاري السيسي وقيادات وزارة الخارجية، أن حضوره سيمثل رسالة إيجابية، ولن يصيب الموقف المصري الرسمي في المفاوضات الجارية بأي ضرر. في المقابل، ينصح آخرون بعدم الحضور على أمل رفع تكلفة ضمّ مصر إلى الاتفاق، وضمان الاستجابة لأكبر قدر من مطالبها. وأوضحت مصادر مطلعة أن «جاريد كوشنر، صهر الرئيس الأميركي الخاسر دونالد ترامب ومستشاره، يمارس ضغوطاً على السيسي ليحضر القمة. ويضغط كوشنر أيضاً لتصبح القمة مناسبة للإعلان عن تفاصيل محددة لخطة السلام الإسرائيلية، ويبنون تشمل كلاً من السعودية، والإمارات، ومصر، بعد شهر تقريبا من الإعلان عن تقدم المفاوضات، أبدت الخارجية المصرية أملها في أن تسفر «المساعي المشكورة من دولة عن حضور السيسي القمة، هي جزء من الضغوط التي تمارس على الرئيس المصري، نظراً لوضعها في إطار تلبية دعوة شخصية من الملك سلمان، الذي يرغب السيسي في الحفاظ على علاقته الشخصية قوية به». لكن في القاهرة تلقت وسائل الإعلام المحلية تعليمات من المخابرات العامة بعدم نشر مثل تلك التصريحات، انتظاراً لما ستعلنه رئاسة الجمهورية في حينه.

تلقى امير قطر دعوة لحضور القمة من العاهل السعودي

وفي 8 ديسمبر/كانون الأول الماضي، وبعد أربعة أيام من الصمت على التصريحات السعودية والقطرية والكويتية عن تقدم المفاوضات، أبدت الخارجية المصرية أملها في أن تسفر «المساعي المشكورة من دولة الكويت»، عن حل شامل يعالج أسباب هذه الأزمة كافة، ويضمن الالتزام بدقة وجدية بما سيتم الاتفاق عليه. وأشادت باستمرار الجهود المبذولة من أمير الكويت ودولة الكويت لرأب الصدع العربي، وتسوية الأزمة الناشبة منذ عدة سنوات بين قطر ودول الرباعي العربي (السعودية، مصر، الإمارات، البحرين)، وذلك في إطار الدور المعهود للكويت وحرصها الدائم على الاستقرار في المنطقة العربية. وشدّدت على أنه «انطلاقاً من مسؤولياتها وموضعها، فإنها تضع دائماً الحفاظ على التضامن والاستقرار والأمن العربي في الصدارة».

وقبل هذا البيان بأيام معدودة تلقى السيسي اتصالاً من ترامب، بالتزامن مع اتصالات واسعة شاركت فيها واشنطن لدفع عملية المصالحة لإنهاء الأزمة الخليجية، واستطلاع مدى إمكانية مشاركة مصر في المصالحة مع قطر. وسبق أن احتلت الأزمة ومفاوضاتها صدارة نقاشات وزيري الخارجية المصري سامح شكري والسعودي فيصل بن فرحان ومساعديهما في الرياض مطلع الشهر، لكن الاجتماع لم يسفر عن تطابق وجهات النظر بين القاهرة والرياض، على الرغم من التأكيد المعتاد على قوة العلاقات الثنائية ووحدة المواقف إزاء القضايا الإقليمية. وكان وزير الخارجية القطري محمد بن عبد الرحمن آل ثاني، قد أعلن في تصريحات صحافية الأسبوع الماضي في موسكو، عدم وجود أي معوّقات على المستوى السياسي أمام حل الأزمة الخليجية، وأن مناقشات المصالحة الأخيرة كانت مع السعودية فقط، لكن المملكة كانت تمثل بقية أطراف الأزمة.

على صعيد متصل، تلقى أمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، دعوة من العاهل السعودي الملك سلمان عبد العزيز لحضور القمة. وذكر بيان عن مجلس التعاون الخليجي أن الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي نايف الحجرف «سلم الدعوة». وتلقى أمير قطر أيضاً رسالة من أمير دولة الكويت الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح، تتصل بالعلاقات بين البلدين وآفاق تعزيزها وتطويرها، إضافة إلى عدد من القضايا ذات الاهتمام المشترك. وسلّم وزير الخارجية الكويتي، أحمد ناصر المحمد الصباح الرسالة، من جهته، اجتمع نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية، الشيخ محمد بن عبد الرحمن مع الحجرف. وجرى خلال الاجتماع تبادل وجهات النظر حول مسيرة مجلس التعاون، ومستجدات الأزمة الخليجية.

يضغط كوشنر على السيسي لحضور القمة الخليجية (الأناضول)

شرق غرب

خريطة طريق تركية ـ مصرية

كشف وزير الخارجية التركي مولود جاووش أوغلو، أمس الأربعاء، أن بلده ومصر يسعيان لتحديد خريطة طريق بشأن علاقاتهما الثنائية. وأوضح خلال إجابته على أسئلة الصحافيين، عقب تقييمه أداء وزارته خلال العام الحالي، أن التواصل مع مصر على الصعيد الاستخباراتي مستمر لتعزيز العلاقات، والحوار قائم على مستوى وزارتي الخارجية. ونوّه إلى وجود مساعٍ للتحرك وفق مبدأ عدم التضارب في المحافل الدولية.
(الأناضول)

تركيا: أحكام بالمؤبد لانقلابيي 2016

قضت محكمة العقوبات المشددة الـ19 في العاصمة التركية أنقرة، أمس الأربعاء، بالسجن المؤبد على 80 شخصاً، والمؤبد المشدّد على 12 شخصاً بينهم عميد سابق، على خلفية المحاولة الانقلابية الفاشلة في 15 يوليو/تموز 2016. وأصدرت المحكمة قرارها خلال جلسة للحكم في أحداث «قيادة القوات البرية»، أثناء المحاولة الانقلابية الفاشلة.
(الأناضول)

أفغانستان: قوى الأمن تخلي 193 نقطة في قندهار

أخلت قوى الأمن الأفغانية 193 نقطة تفتيش في ولاية قندهار خلال الأسابيع الأخيرة، تاركة خلفها في بعض الأحيان أسلحتها التي استولت عليها حركة «طالبان»، حسبما أكدت مصادر رسمية، أمس الأربعاء. وقال حاكم ولاية قندهار حياة الله حياة: «انسحبت قوى الأمن الأفغانية من 193 نقطة تفتيش ومركزاً متقدماً، في مناطق زهراي ومايواند وارغنداب وبانجواي»، موضحاً أنه «جرى فصل غالبية القادة والضباط الذين أهملوا واجباتهم من الخدمة وتقديمهم أمام العدالة».
(فرانس برس)

الصين: سجن 10 معارضين من هونغ كونغ

حكم القضاء الصيني، أمس الأربعاء، بالسجن لمدد تراوح بين سبعة أشهر وثلاث سنوات على عشرة رجال من المعارضة في هونغ كونغ، حاولوا الفرار من المنطقة بقوارب إلى تايوان في 23 أغسطس/ آب الماضي. وكان المعارضون قد غادروا هونغ كونغ بعدما فرضت بكين في يونيو/ حزيران الماضي قانوناً صارماً للأمن القومي في هونغ كونغ، التي تتمتع بحكم ذاتي ضمن السيادة الصينية. ورات الولايات المتحدة في «هؤلاء ضحايا «للاستبداد» الذي تفرضه بكين على هونغ كونغ.
(فرانس برس)

كوريا الشمالية: تحضيرات لمؤتمر الحزب الحاكم

أفادت وسائل إعلام كورية شمالية رسمية، أمس الأربعاء، أن الزعيم كيم جونغ أون (الصورة) تراس اجتماعاً للمكتب السياسي لحزب «العمال» الحاكم، تحضيراً لعقد مؤتمر نادر للحزب الحاكم في مطلع يناير/كانون الثاني المقبل، والمؤتمر الذي من المتوقع أن يناقش خططا اقتصادية وسياسية جديدة، هو الأول من نوعه منذ خمس سنوات، والثامن فقط في تاريخ كوريا الشمالية. ويُعقد المؤتمر قبل تنصيب جو بايدن رئيساً للولايات المتحدة في 20 يناير المقبل.
(فرانس برس)

تقرير

تقييد إدارة جو بايدن عبر إعادة الجزيرة للائحة الدول الراعية للإرهاب

كوبا تنتظر آخر عقوبات ترامب

دقّت إدارة دونالد ترامب مسماراً جديداً، لتقييد السياسة الخارجية لإدارة جو بايدن المنتظرة، عبر محاصرة جهوده لإعادة الانفتاح على كوبا، ضمن مسار من القيود والعقوبات لمعاقبة الدول العدوة لواشنطن، وهي سياسة ينتهجها صقور الإدارة الجمهورية، في أكثر من مكان حول العالم، لا سيما في أميركا اللاتينية

واشنطن ـ **العربي الجديد**

بعدما كانت وكالة «رويترز»، قد كشفت في مايو/أيار الماضي، أن الولايات المتحدة تبحث في إعادة كوبا إلى لائحتها للدول الراعية للإرهاب، وأن مثل هذا القرار لن يصدر قبل نهاية 2020، أكدت صحيفة «نيويورك تايمز»، أمس الأربعاء، أن مسؤولين في وزارة الخارجية الأميركية قد أنهوا فعلاً صياغة اقتراح بهذا الشأن، بات ينتظر توقيع الوزير مايك بومبيو، وهي خطوة من المرجح أن يتخذها الأخير قبل مغادرته منصبه، مع تنصيب الرئيس المنتخب جو بايدن في 20 يناير/كانون الثاني المقبل. وإذا كانت الصحيفة قد أشارت إلى أن الخطوة تصبّ في إطار انتخابي، ولو متأخر، لمكافأة الأميركيين من أصل كوبي في ولايتي فلوريدا وتكساس، الذين صوّتوا بكثافة لترامب، وهم بمعظمهم من المعارضين للنظام الكوبي، إلا أنها تتخطى ذلك، ومن شأنها تعقيد مهمة بايدن لإعادة التطبيع مع هافانا، والذي كان توصل إليه الرئيس السابق باراك أوباما، إثر مفاوضات سرّية تم علنية مع نظام راوول كاسترو. وكان بايدن تعهد خلال حملته الانتخابية بالعودة إلى إرخاء العلاقات مع هافانا، فيما ترى إدارة دونالد ترامب، لا سيما جناح الصقور فيها، ضرورة معاقبة كوبا، وذلك في إطار تشددها وحصارها للدول التي لا تزال تتمرد على الانضمام إلى فلكها، في حديقتها الخلفية، أميركا اللاتينية، وخصوصاً فنزويلا.

ولطالما سعى ترامب خلال ولايته، إلى محو إرث أوباما، والتخلي عن سياسة «القوة الناعمة» التي سارت عليها الإدارة الديمقراطية لثمانية أعوام، وتجلت خصوصاً في الملفين الإيراني والكوبي. والحديث هنا ليس عن إنهاء فقط أكثر من نصف قرن من العداوة بين الدولتين الجارتين، كوبا والولايات المتحدة، للتخلص من آخر موروثات الحرب الباردة، بل كانت سياسة أوباما، التي برزت منذ انتخابه في 2008، تقوم على إعادة تجديد مصطلح القوة الناعمة، أو الذكية، الذي كان ابتكره للمرة الأولى الأستاذ الجامعي في أوكسفورد، جوزيف ناي، والذي عمل في إدارة بيل كلينتون، وهي سياسة ابتعد عنها كثيراً جورج بوش الابن، عبر إعادة تموضع بلاده للتأكيد على التفوق والاستثناء الأميركيين.

وكان مسؤول كبير في إدارة ترامب، قد كشف لـ«رويترز»، في مايو الماضي، عن أن هذه الإدارة تبحث في إعادة كوبا إلى لائحة الدول الداعمة للإرهاب، وهي خطوة إضافية في إطار جهودها التي تواصلت منذ وصول ترامب إلى البيت الأبيض، لنسف التقدم الذي كان قد تحقق مع تطبيع العلاقات. وتحدث المسؤول حينها عن «ملف مُقنع» لإعادة كوبا إلى هذه اللائحة، في جزء منه بسبب مواصلة هافانا دعم نظام نيكولاس مادورو في فنزويلا، وإيوائها قياديين في حركة «جيش التحرير الوطني» المتمردة في كولومبيا، من دون استبعاد أن يحصل ذلك مع نهاية 2020. وتوازياً، أعادت إدارة ترامب في مايو الماضي، الجزيرة الشيوعية، إلى لائحة منفصلة لدول تقول إنها لا تتعاون معها بشكل كامل في جهود مكافحة الإرهاب، وهو ما وصفته هافانا بـ«الاتهامات الزائفة».

دعم هافانا لمادورو ومتمردي كولومبيا من أسباب القرار

يحتاج بايدن أشهراً عدة للعودة عن قرار تصنيف كوبا

وتشكل الخطوة المقترحة، إذا ما وقّع عليها بومبيو، ابتعاداً إضافياً عن الانفراجة التي حقّقها أوباما في العلاقات الأميركية الكوبية، إذ كان قرار الأخير بسحب كوبا من اللائحة عام 2015، أساسياً لإعادة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين في العام ذاته. وعبر إعادتها للائحة، التي باتت تضم 3 دول، هي إيران وكوريا الشمالية وسورية، بعد سحب اسم السودان منها أخيراً، ستكون كوبا عرضة للمزيد من العقوبات والقيود التجارية الأميركية، ما سيؤثر سلباً على اقتصادها، ولو أنه لا يزال متضرراً أصلاً من الحظر الأميركي. ويقود توصيف كوبا، أو أي دولة أخرى، كراعية للإرهاب في اللائحة، إلى حرمانها من المساعدات الاقتصادية الأميركية، وفرض حظر على توريد السلاح الأميركي إليها، ومراقبة وتقييد حصولها على مواد أو معدات ثنائية الاستخدام، للمدنيين والعسكر، وأن تمنعها واشنطن من الحصول على قروض من المؤسسات المالية الدولية. وفي الحالة الكوبية، فإن معظم هذه القيود هي مفروضة أصلاً، أو تمّ تشديدها من قبل إدارة ترامب، كما ظلّ الحظر الاقتصادي الأميركي مفروضاً على كوبا رغم اتفاق التطبيع، وتخفيف أوباما للعقوبات (تقليل القيود التجارية وتلك المفروضة على تنقل المواطنين بين البلدين ومراجعة التنظيمات المصرفية)، إذ يحتاج رفع الحظر إلى موافقة الكونغرس، وهو ما لم يحصل بعد. وكانت الإدارة الأميركية قد فعّلت منذ مايو الماضي، البند الثالث من قانون «هلمز - بيرتون» (تمّ تمريره عام 1996 دون أن يتبناه أي رئيس أميركي)، الذي يهدد بملاحقة كلّ شخص يقيم أعمالاً مع شركات كوبية أُمّمت بعد الثورة الكوبية في 1959، ما يهدد الشركاء الأجانب لكوبا.

وذكرت «نيويورك تايمز» أمس، أن على بومبيو أن يقرر ما إذا كان سيوقع الاقتراح، وذلك حتى موعد تنصيب بايدن في 20 يناير المقبل، بحسب مسؤولَين أميركيين أضافا أن الخطوة تُعد أيضاً بمثابة شكر للجاليات اللاتينية المناهضة للشيوعية، في فلوريدا، منحت صوتها لترامب في انتخابات نوفمبر/تشرين الثاني الماضي. من جهتهم، أعرب الديمقراطيون وخبراء أميركيون في السياسة الخارجية عن اعتقادهم، بأن ترامب يجهد لكبح جماح إدارة بايدن، وتعقيد مهمتها في العودة عن قراراته. وتكشف إدارة ترامب، من ضغوطها أخيراً، على الصين وإيران أيضاً. وذكرت الصحيفة أن بإمكان إدارة بايدن رفع اسم كوبا من اللائحة، لكن ذلك يتطلب مراجعة رسمية من وزارة الخارجية تحتاج أشهراً عدة.

وأضافت إدارة رونالد ريغان، عام 1982، كوبا إلى لائحة الدول الراعية للإرهاب، وذلك للمرة الأولى، لدعمها الحراك اليساري في أميركا اللاتينية. وفي عهد أوباما، صنّفت الخارجية الأميركية كوبا كـ«ملاذ آمن» للانفصاليين الباسك (إسبانيا)، ومتمردي «فارك» في كولومبيا، لكن المسؤولين في هذه الإدارة توصلوا إلى أن «لا خطر» من الباسك، وكذلك من المتمردين الكولومبيين الذين انضموا إلى محادثات سلام مع الحكومة الكولومبية استضافتها ورعتها هافانا في 2016. ويشير الاقتراح الجديد إلى رفض كوبا طلباً من كولومبيا، لتسليمها 10 قياديين من حركة «جيش التحرير الوطني» التي كانت تبنت هجوماً على أكاديمية الشرطة في بوغوتا العام الماضي أدى إلى مقتل 22 شخصاً.

لا يزال الحظر الاقتصادي الأميركي مفروضاً على كوبا (آلبرتو روكي/Getty)

قرار مُسيّس

هاجم الديمقراطيون اقتراح وزارة الخارجية الأميركية. ورأى الرئيس الجديد للجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب، غريغوري ميكس، أنها «ضربة جديدة من ترامب قبل 23 يوماً على رحيله»، مضيفاً أن الأخير «يحاول تقييد الإدارة المقبلة ووضع الأغلال في يديها». وذكرت «نيويورك تايمز» أن الاقتراح الجديد صاغه مكتب «نيوت النصف الغربي»، وليس مكتب «مكافحة الإرهاب»، ما دفع مستشار أوباما السابق، بن رودس، لاعتباره مسيّساً.

نافالني مُتهم بالاحتيال في موسكو

استمرت قضية المعارض الروسي اليكسي نافالني بالتفاعل بين روسيا وبريطانيا، بعد فرض موسكو، أمس الأربعاء، عقوبات على مسؤولين بريطانيين جدد، قضت بمنعهم من دخول أراضيها. واستدعت وزارة الخارجية الروسية السفيرة البريطانية لدى روسيا ديبورا برونرت لتبلّغها هذا القرار. وذكرت الوزارة في بيان أن «روسيا قررت انطلاقاً من مبدأ المعاملة بالمثل، زيادة عدد المواطنين البريطانيين الممنوعين من دخول بلادنا»، من دون أن تحدد هويتهم وعددهم. وأشارت موسكو إلى أن البريطانيين المعنيين هم «المتورطون في تصعيد العقوبات ضد روسيا». وجاءت الخطوة الروسية رداً على إجراءات مماثلة أقرّتها لندن في حق موسكو في أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، على خلفية تسميم نافالني. وكانت لندن قد فرضت عقوبات على سبعة مسؤولين في العديد من المجالات، بما فيها التعاون الأمني، حيث من المقرر أن تفقد المملكة المتحدة الوصول إلى المعلومات في الوقت الفعلي في بعض قواعد بيانات إنفاذ القانون في الاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى وصول قطاع الخدمات المالية الضخم في بريطانيا إلى سوق الاتحاد الأوروبي. وتزامن توقيع الاتفاق أمس مع إعلان إيرام الاتحاد الأوروبي والصين اتفاقاً استثمارياً تجارياً يتيح فرصاً استثمارية كبرى للشركات الأوروبية.

وكان 51 في المائة من الناخبين البريطانيين قد صوتوا في يونيو/حزيران 2016، من أجل خروج بلادهم من الاتحاد الأوروبي، وذلك في استفتاء نظم بعد فوز المحافظين في الانتخابات التشريعية في 2015. وبعد هذا الفوز لمعسكر الخروج، استقال رئيس الوزراء المؤيد للبقاء ديفيد كاميرون من منصبه. وتسلم رئيس المجلس الأوروبي دونالد توسك في 29 مارس/آذار 2017 رسالة من رئيسة الوزراء البريطانية آنذاك تيريزا ماي تفعّل المادة 50 من اتفاقية لشبونة (2009)، التي رسمت الأساس القانوني للتكتل، لتبدأ عملية خروج المملكة المتحدة من الاتحاد، أو ما يعرف بـ«بريكست». وفي 22 نوفمبر/تشرين الثاني 2018، توصل الاتحاد الأوروبي وبريطانيا إلى اتفاق مؤقت حول العلاقات بينهما بعد «بريكست»، بعد أسبوع على تفاهمهما على «اتفاق انسحاب» بريطانيا. وأقر مشروع الاتفاق في 25 نوفمبر خلال قمة استثنائية في بروكسل. لكن النواب البريطانيين صوتوا بعد ذلك ضد اتفاق الخروج 3 مرات، ما استدعى أن يوافق الاتحاد الأوروبي لاحقاً على إرجاء «بريكست». وفي 24 يوليو/تموز 2019، تسلم جونسون رئاسة الحكومة البريطانية بعد استقالة ماي، حيث أعلن في 17 أكتوبر/تشرين الأول من ذلك العام، التوصل مع رئيس المفوضية الأوروبية جان كلود يونكر إلى اتفاق جديد ينظم خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، لكن النواب البريطانيين أرجأوا تصويتهم على النص، ملزمين رئيس الوزراء بأن يطلب من بروكسل إرجاء جديداً لـ«بريكست» الذي حدد هذه المرة في 31 يناير 2020. وفاز جونسون بغالبية ساحقة في البرلمان بعد انتخابات مبكرة في ديسمبر الماضي، ما مكنه من إقرار اتفاق الخروج الذي تفاوض عليه مع بروكسل. ودخل «بريكست» حيّز التنفيذ في 31 يناير الماضي، لتليه مرحلة انتقالية تنتهي اليوم، كانت قابلة للتمديد، وكان على لندن وبروكسل أن تحددا خلالها أسس علاقتهما المستقبلية على الصعيد التجاري، وهو ما حصل.

(العربي الجديد، فرانس برس)

بناءة وغير ودية» من جانب لندن، كما أنها «إجراءات تقييدية غير مقبولة وغير منطقية تستهدف المواطنين الروس». وسبق لروسيا أن وسّعت العقوبات التي تفرضها على مسؤولين ألمان، أول من أمس الثلاثاء، رداً على إجراءات مماثلة اتخذها الاتحاد الأوروبي ضد موسكو، على خلفية اتهامات بالقرصنة المعلوماتية استهدفت البرلمان الألماني في 2015.

مع العلم أن صحيفة «صانداي تايمز» البريطانية، ذكرت في وقت سابق من الشهر الحالي أن نافالني تعرض لمحاولة ثانية لتسميمه. وأشارت إلى أنه عندما نجا نافالني من الموت في محاولة التسميم الأولى، حاولت عناصر يُعتقد أنها تابعة لأجهزة الدولة تسميمه مرة ثانية قبل أن يغادر إلى برلين، بحسب أجهزة استخبارات غربية. وأشارت إلى أن محاولة الاغتيال المزدوجة، التي تكشف للمرة الأولى، دليل على أن أساليب القتل التي كانت سائدة في العهد السوفييتي هي نفسها التي يستعملها الكرملين اليوم لتصفية المعارضين، ومنها التسميم. وكان أعضاء أجهزة الأمن لاحقوا نافالني إلى المستشفى في روسيا حيث كان يعالج، واحتلوا مكتب الطبيب المشرف على حالته، الذي يعتقد أنه حاول التغطية على حالة التسميم. وخشيت زوجة نافالني من أن يكون المستشفى تحت الضغط، فطلبت نقله خارج روسيا. ولكن الطبيب قال إن حالته لا تسمح بنقله، ولم يسمح بسفره إلى ألمانيا إلا بعد ضغط دولي على بوتين.

ومساء الثلاثاء، أعلنت السلطات الروسية فتح تحقيق في «احتيال واسع النطاق» بحق نافالني. وذكرت لجنة التحقيق الفيدرالية الروسية في بيان أن شبهات تحوم حول إنفاق نافالني مبلغ 356 مليون روبل (4,8 ملايين دولار) لأغراض شخصية، كان مصدرها تبرعات جمعتها «عدة» منظمات، خصوصاً جمعيات تكافح الفساد أو معنية بحماية حقوق الإنسان «يديرها نافالني». ورأت لجنة التحقيق أن نافالني استخدم هذا المبلغ «لأغراض شخصية ولدفع نفقات (بما في ذلك إجازات في الخارج)». وتصل عقوبة هذه الجريمة بموجب القانون الروسي إلى 10 سنوات سجناً.

وكتب المعارض على حسابه في تويتر «يبدو أن بوتين يعاني من نوبة هستيريا»، داعياً أنصاره إلى «الاستهزاء» بهذا التحقيق الجديد، من خلال الاستمرار في التبرّع لمنظماته. وأضاف أن هذه القضية الجديدة مرتبطة بعملية تسميمه في سيبيريا. وأضاف: «إنهم يحاولون سجني لأنني لم أمت وبحثت عن الأشخاص الذين حاولوا قتلي». وسبق أن اتهمت وزارة الخارجية الأميركية الأسبوع الماضي جهاز الأمن الفيدرالي الروسي (أف أس بي) بتسميم نافالني. وأعتبرت أن روسيا طرحت العديد من نظريات المؤامرة المتناقضة، في محاولة لإقناع العالم بأنه ليس لديها أصابع في هذا الحادث.

(رويترز، فرانس برس)

تتّهم السلطات نافالني بإنفاق 4,8 ملايين دولار لأغراض شخصية

متابعة

الاتحاد الأوروبي وبريطانيا: وداعٌ أخير اليوم

تخرج بريطانيا اليوم الخميس، من السوق الأوروبية الموحدة واتحادها الجمركي، لتطوي بذلك صفحة في عمر الاتحاد البالغ 60 عاماً، مع تحديات جديدة للطرفين

تُطوى اليوم الخميس، رسمياً، صفحة في مسيرة الاتحاد الأوروبي، الذي وضعت اللبنة الأولى له عام 1950، مع خروج بريطانيا من السوق الأوروبية الموحدة، التي كان رئيس الوزراء البريطاني المحافظ هارولد ماكميلان قد تقدم بأول طلب ترشيح لبلده للانضمام إليها (المجموعة الأوروبية الموحدة) عام 1961. ووقع مسؤولو الاتحاد الأوروبي، أمس الأربعاء، الاتفاق المبرم الذي كان تمّ التوصل إليه الأسبوع الماضي مع لندن لمرحلة ما بعد «بريكست»، فيما أكد رئيس الوزراء البريطاني، بوريس جونسون، أن بلاده ستكون «أفضل صديق وحليف» للاتحاد.

وخلال مراسم قصيرة في بروكسل، وقعت رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون ديرلاين ورئيس المجلس الأوروبي شارل ميشال، الاتفاق الذي سيدخل حيّز التنفيذ اليوم الخميس عند الساعة الحادية عشرة مساء بتوقيت غرينتش. وكتبت فون ديرلاين، على «تويتر»، إن «الطريق كان طويلاً، وحان الوقت الآن لنترك بريكست وراءنا. مستقبلنا يبنى في أوروبا». بدوره، رحّب ميشال بـ«اتفاق عادل ومتوازن»، مشيداً بـ«الوحدة غير المسبوقة» التي أبدتها الدول الأعضاء في المفاوضات. ونقلت الوثائق الموقعة جوّاً بطائرة تابعة لسلاح الجو الملكي البريطاني، ليوقع عليها جونسن بالأحرف الأولى. وكان وزير الخارجية الألماني هايكو ماس، الذي تتولى بلاده الرئاسة الدورية للاتحاد الأوروبي، قد أعلن في بيان، أول من أمس الثلاثاء، أنه «في الأول من يناير، سنقول مرحباً، وداعاً للمملكة المتحدة»، مضيفاً أنه «مع نهاية الفترة الانتقالية، ستترك المملكة المتحدة فعلياً السوق الموحدة والاتحاد الجمركي، وفي الوقت ذاته، سنبدأ شراكتنا الجديدة».

وفي لندن، قال رئيس الوزراء البريطاني أمام مجلس العموم الذي اجتمع لمناقشة الاتفاق، إن بلاده ستصبح «جارة ودية وأفضل صديق وحليف يمكن للاتحاد الأوروبي الحصول عليه، وسنعمل بدأ بيد بيد عندما تكون قيمنا ومصالحنا على تناغم، مع احترام رغبة الشعب البريطاني السيّد بالعيش في ظلّ قوانينه الخاصة». وكان جونسون قد أكد في بيان، أول من أمس، أن مشروع القانون «يظهر أن المملكة المتحدة يمكن أن تكون أوروبية وتتمتع بالسيادة» في آن، مضيفاً «سنفتح فصلاً جديداً في حياة أمتنا، وسنبرم اتفاقات تجارية مع أطراف مختلفة في العالم، وسنؤكد أن المملكة المتحدة هي قوة تعمل للخير العام ومنفتحة على الخارج وليبرالية». وضمن إقرار الاتفاق الواقع في 1246 صفحة، والذي أبرم عشية عيد الميلاد، في مجلس العموم، حيث تتمتع حكومة جونسون بالغالبية. وكان زعيم المعارضة العمّالية، كير ستارمر، دعا نوابه إلى إقرار الاتفاق، رغم رفض جزء من حزبه له، لتبعاته الاقتصادية والاجتماعية. ويعارض الاتفاق الحزب الوحدوي الديمقراطي الأيرلندي الشمالي المؤيد لـ«بريكست»، لكنه يرفض الإجراءات الجمركية بين ايرلندا الشمالية البريطانية وبقية أرجاء المملكة المتحدة، فضلاً عن الحزب الليبرالي الديمقراطي المؤيد للوحدة الأوروبية والحزب القومي الاسكتلندي المؤيد للاستقلال. وبعد موافقة دول الاتحاد الـ27 على الاتفاق مطلع الأسبوع الحالي، يسمح إقرار النواب البريطانيين له، للطرفين بالمصادقة عليه في اللحظة الأخيرة مساء اليوم. وكانت دول الاتحاد منحت يوم الإثنين الماضي الضوء الأخضر لتطبيق مؤقت للاتفاق، بانتظار أن يوافق عليه البرلمان الأوروبي في الربيع الأول من 2021. وينص الاتفاق على التطبيق المؤقت لبنوده حتى 28 فبراير/شباط المقبل، ما لم يتفق الطرفان على موعد آخر.

لا يزال الاتفاق ينتظر تصويت البرلمان الأوروبي في 2021

جونسون: بريطانيا ستكون أفضل صديق وحليف للاتحاد

وبموجب اتفاق التجارة الحرّة، ستتوقف بريطانيا رسمياً اليوم عن تطبيق القواعد الأوروبية، بعد 47 عاماً من التكامل الأوروبي، وأكثر من 4 سنوات من التجاذبات إثر الاستفتاء البريطاني حول «بريكست»، وستخرج بريطانيا من السوق الأوروبية الموحدة والاتحاد الجمركي وبرنامج «إيراسموس» للتبادل على صعيد الدراسة الجامعية.

وباشرت بريطانيا بعد خروجها من الاتحاد الأوربي في 31 يناير/كانون الثاني الماضي، مرحلة انتقالية استمرت خلالها بتطبيق القواعد الأوروبية، التي ستكون اعتباراً من مساء اليوم بحل منها. وتجنبت بروكسل ولندن بتوصلهما إلى اتفاق للتبادل الحر، تبعات صدمة كانت لتسجل لو لم يحصل ذلك، مع اعتماد حواجز تجارية كانت لتكلف الطرفين ثمناً باهظاً على صعيد الاقتصاد المتضرر أساساً جراء كورونا. ومع الاتفاق المبرم بعد مفاوضات شرسة استمرت لأشهر، سيوفر الاتحاد الأوروبي لبريطانيا إمكانية الوصول إلى سوقه التي تضم 450 مليون مستهلك، من دون رسوم جمركية أو نظام حصص، لكنه يحتفظ بحق فرض عقوبات وإجراءات تعويض في حال عدم احترام القواعد على صعيد مساعدات الدولة والبيئة وحق العمل والضرائب لتجنب أي إغراق للسوق. إلا أن نهاية المرحلة الانتقالية تحمل تغيراً رئيسياً، إذ إن عمليات التدقيق الجمركي عند الحدود ستلقي بثقلها على المبادلات، فيما ستتوقف حرية التنقل للبريطانيين ومواطني الاتحاد الأوروبي بين أراضي الطرفين. وعلى الرغم من التوصل إلى الاتفاق، لا تزال أسئلة عالقة، تنتظر إجابات في العديد من المجالات، بما فيها التعاون الأمني، حيث من المقرر أن تفقد المملكة المتحدة الوصول إلى المعلومات في الوقت الفعلي في بعض قواعد بيانات إنفاذ القانون في الاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى وصول قطاع الخدمات المالية الضخم في بريطانيا إلى سوق الاتحاد الأوروبي. وتزامن توقيع الاتفاق أمس مع إعلان إيرام الاتحاد الأوروبي والصين اتفاقاً استثمارياً تجارياً يتيح فرصاً استثمارية كبرى للشركات الأوروبية.

وكان 51 في المائة من الناخبين البريطانيين قد صوتوا في يونيو/حزيران 2016، من أجل خروج بلادهم من الاتحاد الأوروبي، وذلك في استفتاء نظم بعد فوز المحافظين في الانتخابات التشريعية في 2015. وبعد هذا الفوز لمعسكر الخروج، استقال رئيس الوزراء المؤيد للبقاء ديفيد كاميرون من منصبه. وتسلم رئيس المجلس الأوروبي دونالد توسك في 29 مارس/آذار 2017 رسالة من رئيسة الوزراء البريطانية آنذاك تيريزا ماي تفعّل المادة 50 من اتفاقية لشبونة (2009)، التي رسمت الأساس القانوني للتكتل، لتبدأ عملية خروج المملكة المتحدة من الاتحاد، أو ما يعرف بـ«بريكست». وفي 22 نوفمبر/تشرين الثاني 2018، توصل الاتحاد الأوروبي وبريطانيا إلى اتفاق مؤقت حول العلاقات بينهما بعد «بريكست»، بعد أسبوع على تفاهمهما على «اتفاق انسحاب» بريطانيا. وأقر مشروع الاتفاق في 25 نوفمبر خلال قمة استثنائية في بروكسل. لكن النواب البريطانيين صوتوا بعد ذلك ضد اتفاق الخروج 3 مرات، ما استدعى أن يوافق الاتحاد الأوروبي لاحقاً على إرجاء «بريكست». وفي 24 يوليو/تموز 2019، تسلم جونسون رئاسة الحكومة البريطانية بعد استقالة ماي، حيث أعلن في 17 أكتوبر/تشرين الأول من ذلك العام، التوصل مع رئيس المفوضية الأوروبية جان كلود يونكر إلى اتفاق جديد ينظم خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، لكن النواب البريطانيين أرجأوا تصويتهم على النص، ملزمين رئيس الوزراء بأن يطلب من بروكسل إرجاء جديداً لـ«بريكست» الذي حدد هذه المرة في 31 يناير 2020. وفاز جونسون بغالبية ساحقة في البرلمان بعد انتخابات مبكرة في ديسمبر الماضي، ما مكنه من إقرار اتفاق الخروج الذي تفاوض عليه مع بروكسل. ودخل «بريكست» حيّز التنفيذ في 31 يناير الماضي، لتليه مرحلة انتقالية تنتهي اليوم، كانت قابلة للتمديد، وكان على لندن وبروكسل أن تحددا خلالها أسس علاقتهما المستقبلية على الصعيد التجاري، وهو ما حصل.

(العربي الجديد، فرانس برس)

يدخل الاتفاق حيّز التنفيذ بشكل مؤقت (نيرمي موناسبه/Getty)

آخر هدايا ترامب لتل أبيب
الجاسوس بولارد في إسرائيل

سارعت إسرائيل إلى الاحتفاء بوصول جاسوسها، الأميركي جوناثان بولارد، إلى تل أبيب، وذلك بعد رفع وزارة العدل الأميركية كل القيود عنه

القدس المحتلة ـ **العربي الجديد**

في واحدة من آخر هدايا الرئيس الأميركي الخاسر دونالد ترامب لتل أبيب، وصل إلى إسرائيل، أمس الأربعاء، الجاسوس الأميركي اليهودي، جوناثان بولارد، الذي عمل سابقاً في البحرية الأميركية وقضى 30 عاماً في السجن بعد إدانته بالتجسس لصالح إسرائيل، وذلك بعد انتهاء قيود فُرضت على سفره، بموجب الإفراج المشروط عنه. وذكرت وسائل إعلام إسرائيلية أنّ بولارد، الذي مُنح الجنسية الإسرائيلية في عام 1995، وصل على متن طائرة خاصة تعود للثري اليهودي الأميركي شيلدون أديلسون، الذي يعتبر من أشد مؤيدي ترامب، وموّل حملات أسرة بولارد للإفراج عنه والسماح له بالانتقال إلى إسرائيل. وأثارت قضية بولارد توتراً في العلاقات الأميركية-الإسرائيلية لعشرات السنين. واعتبر البعض قرار وزارة العدل الأميركية الشهر الماضي بعدم تجديد حظر السفر لخمس سنوات، والذي تضمنته شروط الإفراج عن بولارد، بمثابة هدية الوداع من إدارة ترامب لإسرائيل. وقال بيان صادر عن وزارة العدل وقتها «بعد مراجعة قضية بولارد، فإن لجنة الإفراج المشروط الأميركية توصلت إلى أنه لا توجد أدلة تقود إلى الاستنتاج بأنه من المرجح أن يخرق القانون».

وعمل جوناثان بولارد جاسوساً لصالح إسرائيل، من خلال عمله في الاستخبارات العسكرية للبحرية الأميركية، وذلك بعد تجنيده من قبل رئيس الاستخبارات الإسرائيلي (الموساد) الأسبق رافي إيتان. لكن عمله لم يدم كثيراً، فقد تم كشفه من قبل الاستخبارات العسكرية الأميركية في عام 1985. وقدم، بعد محاولته من دون جدوى الحصول على حق اللجوء في السفارة الإسرائيلية في واشنطن، حينها للمحاكمة، وقضى على أثرها 30 عاماً في السجن بقيود شديدة.

وشكلت قضية بولارد إحدى نقاط الخلاف في العلاقات بين الإدارات الأميركية المتعاقبة وحكومات دولة الاحتلال. وعلى الرغم من تجنيد لوبي قوي لصالح بولارد، إلا أن المؤسسة الأمنية الأميركية رفضت تخفيض فترة عقوبته أو إعطاءه تسهيلات، حتى بعد انتهاء مدة محكوميته قبل خمس سنوات. وقد تم إدراج السماح لبولارد بمغادرة الولايات المتحدة في الأعوام الأخيرة، بما في ذلك بين عامي 2014-2015 كبادرة حسن نية تجاه إسرائيل مقابل تسهيل المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية، بما في ذلك إبرام صفقة تبادل أسرى، لكن المؤسسة الأمنية الأميركية رفضت أي تساهل بهذا الشأن.

ووفق وثائق وكالة المخابرات المركزية، التي رفعت عنها السرية عام 2012، فإن الغارة الإسرائيلية على مقر منظمة التحرير الفلسطينية في تونس، في أكتوبر/ تشرين الأول عام 1985 التي أسفرت عن مقتل نحو 60 شخصاً، تم التخطيط لها بالاستناد إلى معلومات من بولارد. وبعدما أطلق سراحه في عام 2015، وضعت عليه قيود لخمس سنوات تمنعه من مغادرة الولايات المتحدة الأميركية، وظل مقيداً بسوار إلكتروني لمراقبة تحركاته. ورفعت وزارة العدل الأميركية الشهر الماضي هذه الشروط المفروضة عليه، ما فتح المجال أمامه للمغادرة.

وذكرت الإذاعة الإسرائيلية أنّ رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو كان في استقبال بولارد وزوجته عند وصول طائرتهما إلى مطار بن غوريون في اللد. ونقلت عن نتنياهو قوله: «بتسليم بولارد وزوجته إستر بطاقة هوية إسرائيلية يمكنكما بدء حياتكما من جديد». وقال بولارد، من جهته، «نحن متحمسان لعودتنا إلى بيتنا أخيراً، بعد 35 عاماً»، معبراً عن «شكره لنتنياهو والشعب اليهودي على مساهمتهما في عودتنا إلى بيتنا». وعبر عن «اعتزازه بهذه الدولة وزعيمها».

> وصل بولارد إلى إسرائيل على متن طائرة خاصة تعود لأديلسون

وتحول وصول بولارد إلى إسرائيل إلى حدث. فقد نشر السياسيون الإسرائيليون والرئيس رؤوبين ريفلين تغريدات ترحب به، بينما نشرت هيئة المطار تسجيلات لطلب طائرة بولارد بالهبوط. وقالت نيتسانا دارشان لايتنر، المحامية الإسرائيلية التي مثلت بولارد، لإذاعة الجيش، إن الجاسوس السابق وزوجته دخلا الحجر الصحي، وبعد ذلك سينتقلان إلى منزل في القدس المحتلة.

وكان بولارد قد أجرى في ثمانينيات القرن الماضي اتصالات مع كولونيل إسرائيلي في نيويورك، وبدأ في تسليمه أسراراً للولايات المتحدة مقابل عشرات الآلاف من الدولارات. وقد كشف في المجموع آلاف الوثائق الأميركية. وقد اعتقل في 1985 وحُكم عليه بالسجن المؤبد بعد عامين، على الرغم من الإقرار بالذنب في صفقة توقع محاموه أنها ستؤدي إلى عقوبة أخف.

آثارت قضية بولارد توترا بين اميركا وإسرائيل (Getty)

الحدث

لجنة تركية أميركية بشأن العقوبات

بعد التوترات التي سادت العلاقات الأميركية التركية ولا سيما بشأن شراء أنقرة منظومة الدفاع الصاروخي الروسية «أس 400»، وفرض واشنطن عقوبات على حليفتها في حلف شمال الأطلسي إثر ذلك، يبدو أن هناك محاولات لاستدراك الموقف بين الدولتين، إذ أعلن وزير الخارجية التركي مولود جاووش أوغلو، أمس الأربعاء، عن بدء محادثات تركية أميركية لتشكيل مجموعة عمل مشتركة تتعلق بالعقوبات الأميركية التي فُرضت على أنقرة في 14 ديسمبر/ كانون الأول الحالي.

واستهدفت العقوبات هيئة الصناعات الدفاعية التركية ورئيسها إسماعيل دمير وثلاثة موظفين آخرين بعد حصول أنقرة على المنظومة الروسية. وشملت العقوبات أيضاً حظراً على معظم تراخيص التصدير والقروض للهيئة. واستندت الولايات المتحدة في فرض هذه العقوبات، إلى قانون معاقبة الدول المتعاونة مع خصوم واشنطن «كاتسا»، الذي وقعه الرئيس الأميركي دونالد ترامب، ودخل حيز التنفيذ في 2 أغسطس/آب عام 2017.

وكانت اقترحت تركيا في وقت سابق تشكيل مجموعة عمل لتقييم التأثير المحتمل لمنظومة «أس-400» على أنظمة حلف شمال الأطلسي، وهو ما رفضته واشنطن في البداية. وقال جاووش أوغلو في مؤتمر صحافي، أمس الأربعاء، عُقد لتقييم السياسة الخارجية التركية مع نهاية العام، إنّ نظيره الأميركي مايك بومبيو «أبدى اهتماماً الآن بتشكيل مجموعة عمل مشتركة». وأضاف: «في محادثاتنا مع بومبيو، قلنا إنّ اقتراحنا ما زال قائماً، وقال الأميركيون: فلنعمل معاً على هذا الأمر». وأردف: «لأننا نؤيد الحوار، قلنا نعم للاقتراح وبدأت المفاوضات على مستوى الخبراء، لكن مجموعة العمل المشتركة لم تشكّل بعد». وجدد وزير الخارجية التركي تأكيده أنّ العقوبات الأميركية على بلاده تعتبر وفقاً للسياسة «قراراً خاطئاً، لأنها بمثابة اعتداء على السيادة التركية». وكان جاووش أوغلو قد صرح بداية الشهر الحالي بأن تركيا تدرس الخطوات المحتملة للرد بالمثل على العقوبات الأميركية.

وتقول تركيا إن شراء منظومة الدفاع الجوي الروسية لم يكن خياراً، بل ضرورة لأنها لم تتمكن من شراء أنظمة دفاع جوي من أي دولة عضو في حلف شمال الأطلسي بشروط مُرضية. بينما تقول واشنطن إنّ صواريخ «أس 400» تشكل تهديداً لطائراتها المقاتلة من طراز «أف 35» وأنظمة الدفاع الأوسع لحلف شمال الأطلسي. وترفض تركيا ذلك.

وقال جاووش أوغلو أمس أيضاً إنّ بلاده مستعدة لاتخاذ خطوات لتحسين العلاقات مع الولايات المتحدة وتأمل أن تفعل إدارة الرئيس الأميركي المنتخب جو بايدن الشيء نفسه. وأوضح: «في عام 2020، طغت المشكلات القائمة على علاقاتنا مع الولايات المتحدة. نحن على استعداد لإدارة علاقاتنا مع الإدارة الجديدة بطريقة أفضل في عام 2021، ونحن مستعدون لاتخاذ خطوات للتغلب على المشكلات القائمة». وأشار جاووش أوغلو إلى أنّ هناك بعض المشاكل التي لا تزال قائمة مع الولايات المتحدة، لافتاً إلى استمرار مشكلة جماعة «الخدمة» التي يقودها الداعية التركي فتح الله غولن، وتعتبرها أنقرة منظمة إرهابية. فضلاً عن إشارته إلى مواصلة واشنطن دعم التنظيمات الكردية في شمال سورية.

جاووش اوغلو: العقوبات اعتداء على سيادتنا (فاتح اكتاش/الاناضول)

وتلقي العلاقات بين روسيا وتركيا بظلالها على علاقات الأخيرة مع الولايات المتحدة. وكان جاووش أوغلو أكد من روسيا أول من أمس الثلاثاء، أن العقوبات الأميركية، تعتبر اعتداءً على الحقوق السيادية لبلاده. وأوضح في مؤتمر صحافي عقب لقاء نظيره الروسي سيرغي لافروف، في مدينة سوتشي، التي كان يزورها لحضور الاجتماع الثامن لمجموعة التخطيط الاستراتيجي المشترك بين البلدين، أن تركيا لن تتراجع عن خطواتها الرامية لتعزيز صناعاتها الدفاعية بسبب العقوبات الأميركية المفروضة. وشدد على أن تركيا ضد العقوبات بغض النظر عن الطرف الذي فرضها أو الجهة التي فرضت عليها، وأن المشاكل لا يمكن حلها عن طريق العقوبات.

وأضاف: «قرار العقوبات الأميركي خاطئ من الناحيتين القانونية والسياسية، ولن أتطرق إلى مسألة تأثيره على صناعاتنا الدفاعية أو عدمه لأنه بذاته قرار خاطئ». وأوضح أنّ القرار خاطئ قانونياً لأن اتفاق شراء منظومات الدفاع الجوي «أس 400» بين تركيا وروسيا، تم توقيعه قبل صدور قانون «كاتسا». في غضون ذلك، أعرب الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، أمس الأربعاء، عن ثقته بأن بلاده وتركيا ستواصلان التعاون في العام الجديد من أجل تعزيز أمن منطقة أوراسيا واستقرارها. وجاء ذلك في برقية بعثها بوتين لنظيره التركي رجب طيب أردوغان، بمناسبة قرب رأس السنة الميلادية، وفق بيان صادر عن الرئاسة الروسية (الكرملين). وأبدى بوتين في البرقية، ارتياحه لسير العلاقات التركية الروسية في المجالات كافة. وأضاف: «على الرغم من صعوبة الوضع الصحي والوبائي، فقد تم الحفاظ على الحوار السياسي الهادف، وتنفيذ مشاريع مشتركة مهمة بشكل منهجي في مجال الطاقة». وتابع: «كذلك تم الحفاظ على مستوى عال من التعاون في المجالات العسكرية والتقنية والتجارية والاقتصادية وغيرها».

(العربي الجديد، رويترز، الأناضول)